

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والخمسون

## الجلسة ٥

الاثنين، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي شرفنا بحضوره في آخر مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز عُقد في كرتاخينا دي إندياس.

على مدى البضع سنين الماضية، قمنا بشن حرب ضروس على الاتجار بالمخدرات. وفي تلك المعركة، فقد قضاة وضباط شرطة وصحفيون ومدنيون أبرياء أرواحهم: أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص على مدى العشر سنوات الماضية، بل وقتل في الأسبوع الماضي في جنوبي البلد أكثر من ٥٠ جنديا من الجيش الكولومبي، كانوا يقومون بتدمير محاصيل محظورة ومعامل لتحضير الكوكايين في منطقة الغابات، على أيدي مفاوير يقومون بالدفاع عن مصالح المتجرين بالمخدرات. وفي اليوم التالي، سألتني أم أحد الشباب - جندي عمره ١٧ عاما - الذين قتلوا والدموع تترقرق في عينيها: "لماذا؟"

واسمحوا لي اليوم أن أجيب تلك الأم وجميع ضحايا هذه الحرب، لا في كولومبيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. إن القيم والديمقراطية والأمن القومي تتعرض للتهديد. ونحن نشن هذه الحرب للحفاظ على هذه القيم ولحمايتها؛ لحماية شبابنا وحماية شكل الحكم

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

خطاب السيد إرنيسو سامبير بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد إرنيسو سامبير بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد إرنيسو سامبير بيزانو، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأحييكم، بصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز، التي وجدت في خلفيتكم صلة وثيقة بالدفاع عن مصالح البلدان النامية. ويصدق نفس القول على

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السلطة التي لها أن تصدر الحكم على الرئيس، برأني تبرة تامة من كل هذه التهم بعد محاكمة طويلة طلبتُ شخصياً أن تعقد علناً. وقبل قرابة ٤٨ ساعة، أي قبل قدومي إلى الجمعية، كنت ضحية محاولة أخرى. فقد أُدخِلَ هيروين خلصة إلى طائرتي بهدف إحراج كولومبيا وحكومتها الديمقراطية. وهذه المحاولة الجديدة أثبتت أن المنظمات الإجرامية لها السلطة والقدرة على اختراق كل مؤسسة تقريبا من مؤسسات مجتمعنا في أي مكان في العالم. إلا أنني أقف هنا اليوم، أمام هذه الجمعية العالمية للديمقراطية، بكل كرامة، لأن أحدا لن يمكنه أن يمنعي من أن أقدم إلى العالم مقترحات كولومبيا بمكافحة منظمات المخدرات.

وإنني أتكلم أمام الجمعية اليوم وأن أحمل آثار جراح تلك الأحداث. ويحمل آثارا مماثلة كل الكولومبيين الذين يعانون من الجراح البدنية التي يسببها إرهاب المخدرات أو الجراح المعنوية التي يسببها سوء التفاهم الدولي. ولم أحضر هنا لكي أشكو ولكن لكي أقترح حلا لوباء العصر الحديث هذا. وإنني مقتنع بأن العالم يخسر الحرب ضد المخدرات. ويجب أن يكون الحل عالميا بقدر عالمية المشكلة نفسها. كما يجب أن يكون سريعا ولا رجعة فيه بنفس قدر الضرر الذي تسببه المخدرات والجريمة لعقول الشباب الذين يتعاطون المخدرات في العالم.

إن إنجازات كولومبيا والبلدان الأخرى لا تدل على أن مشكلة الإتجار في المخدرات قد تم استئصالها في جميع أنحاء العالم. فمشكلة المخدرات لن تحل إلا عندما تتحمل كل البلدان، بلا استثناء ولا نفاق، مسؤولياتها التي لا يمكن تفويضها لأية أطراف أخرى.

ولتحقيق ذلك، يجب أن نضع المعالم لإقامة حلف ضخم لمكافحة المخدرات، وتشمل هذه المعالم الإجراءات الفورية والحاسمة. فإن لم نتوصل إلى ذلك، ظل الإتجار في المخدرات - وهو أكثر المغامرات عبر الوطنية شرا في العالم، وتبلغ موارده ما يعادل ٥٠٠ بليون دولار سنويا، أي ما يفوق موارد صناعة النفط العالمية - يفسد شعوبنا ويلوثها.

وإحصاءات الإجراءات الدولية التي اتخذت إلى الآن لا تبدو مشجعة على الإطلاق. فتعاطي المخدرات لا يزال يزداد في ظل المواقف المتسامحة من جانب بعض الحكومات، ومستوى ما يتم الاستيلاء عليه

الديمقراطي بالحفاظ عليهما؛ ولكن قبل كل شيء، لحماية أمننا الوطني. لا ينبغي لأي بلد في العالم أن يتجاهل الحرب ضد المخدرات. وهذه الحرب تدور اليوم في كل بلد، وذلك بسبب السلطة الواسعة التي تتمتع بها منظمات الإجرام والإرهاب الدولية القوية، التي انتشرت على وجه الكوكب برمته.

والآن، وقد انتهت الحرب الباردة، يتعين على الأمم المتحدة والعالم وضع وتطوير استراتيجية لوضع نهاية فورية لأكبر خطر يهدد أمن العالم واستقراره اليوم: خطر المخدرات. إنه وباء يمكنه، أكثر من أي حرب أخرى، أن يقوض هيكل القيم الذي يدعم نظم الحكم الديمقراطي.

وإذ نستعد للقرن الحادي والعشرين، أدعو جميع قادة العالم الحاضرين أو الممثلين هنا اليوم إلى تفكير جماعي، وقبل كل شيء مخلص، في هذا الاقتراح، الذي تقدمه كولومبيا انطلاقا من السلطة الأدبية التي منحت لها، إذ أنها الدولة الأكثر معاناة من هذا النضال ضد الاتجار بالمخدرات، والأكثر استثمارا فيه، الدولة التي دفعت أعلى تكلفة اجتماعية واقتصادية.

في السنوات الأخيرة، أنفقت كولومبيا موارد على مكافحة الاتجار بالمخدرات تزيد ١٤ ضعفا عما يستثمره المجتمع الدولي سنويا من خلال منظومة الأمم المتحدة لنفس الغرض. وبفضل هذا الجهد المتسم بالتصميم، تمكنت كولومبيا من تجنب توزيع ما يزيد على ستة بلايين جرعة في جميع أنحاء العالم موجهة لمستعملي المخدرات.

وأنا أيضا كنت ضحية الاتجار في المخدرات، فقبل بضع سنوات كنت هدف محاولة إغتيال كادت تكلفني حياتي، فقد أصابني ١١ جرحا من الرصاص ولا تزال في جسمي أربع رصاصات. كما وقعت مؤخرا ضحية لمحاولة إغتيال أخرى كانت لها طبيعة أخلاقية هذه المرة. فقد أتهمت بأبني سمحت باستعمال أموال من اتحاد للمنتجين (كارتل) في حملتي الانتخابية. وعلى الرغم من ذلك فقد عملنا بنجاح منذ أول أيام إدارتي على اعتقال المجرمين والقضاء التام على كارتل كالي القوي.

وأشكر الله على أنني نجوت من هذا الهجوم أيضا. إن كونغرس جمهورية كولومبيا، وهو طبقا لدستورنا

وثانيا، نحن في حاجة إلى التحكم في الاتجار في السلائف والأسلحة الكيميائية التي تسرع بالإتجار في المخدرات والعنف الناتج عنه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحدد - داخل إطار اتفاقية فيينا - خطوطا إرشادية معينة لتنظيم التصديق على السلائف الكيميائية قبل شحنها إلى البلدان المنتجة للمخدرات، وأن تسهم في وضع أنظمة فعالة للتحكم في بيع الأسلحة لنفس تلك الجهات.

وفيما يتعلق بولاية لمكافحة غسل الأموال فإنه لا يمكن أن توقف إعادة تدوير هذه الموارد في مراكز الانتاج والتوزيع إلا باتخاذ إجراء حاسم ضد الأرباح التي تولدها تجارة المخدرات. إن ثمانين في المائة من أموال الاتجار بالمخدرات يجري تداولها من خلال القنوات الاقتصادية والمالية للدول الصناعية. ونحن بحاجة إلى وجود ضوابط أكثر صرامة تحكم النظام المصرفي والصناعات التي يجري استغلال تهريبها للسلع والخدمات في غسل أموال المخدرات هذه.

ونقترح من نطاق ولاية الاتفاق الأوروبي الذي يحكم غسل الأموال، والتحقيق، وضبط ومصادرة الأصول الناجمة عن الاتجار بالمخدرات إلى المستوى العالمي. وبالتزامن مع هذا يجب علينا أن نوسع، على المستوى العالمي نطاق القرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقود في نابولي في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بإنشاء مركز استخبارات عالمي من أجل التعاون في العمليات الموجهة ضد الكارتلات وشبكات الاتجار بالمخدرات، نعتقد أنه لدى التعامل مع الجريمة الدولية التي تبدأ في مكان وتستمر في مكان آخر وتنتهي عند نقطة الاستهلاك من المطلوب من جميع البلدان العمل المتضافر لتطوير عمليات الاستخبارات والشرطة الضرورية لضبط الشحنات وحل الشبكات ومطاردة تجار المخدرات وموزعيها على الصعيد المحلي. ونقترح كولومبيا أن تكون هذه المنظمة على هيئة مركز استخبارات عالمي لمكافحة المخدرات. وسيكون من شأن هذا المركز أن ينسق جمع الأدلة من جميع قوات الشرطة في العالم بغية مواجهة قوة اتحاد تجار المخدرات المتعددي الجنسيات، باستجابة موحدة على نفس المستوى.

ومصادرته من المخدرات لا يزيد إلا بالكاد عن ١٠ في المائة من المخدرات التي يتجر فيها في العالم. وليس لدينا في مواجهة هذه الحقيقة المحبطة سوى خيارين، تبادل اللوم أو التعاون. فإما أن نواصل انتقاد بعضنا بعضا، أو نعمل معا. والبدل الوحيد هو التركيز المتعدد الأطراف على المشكلة، فالنزعة إلى التدخل ليست هي الطريق. إن النتيجة الوحيدة التي تحققها التدابير الفردية أو تدابير التدخل، كما رأينا مؤخرا، هي القضاء على الثقة المتبادلة، وإضعاف قدرة الحكومات على اتخاذ الإجراءات، وتمهيد الطريق أمام توطد المنظمات الإجرامية.

وتقترح كولومبيا خطة للعمل العالمي لمكافحة المخدرات، على أساس مبادئ المسؤولية المشتركة، والمساواة، والنهج المتكامل: المسؤولية المشتركة، لأننا جميعا مسؤولون عن مشكلة التلوث الأخلاقي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الاتجار في المخدرات في جميع أنحاء العالم؛ والمساواة، لأنه يجب ألا يكون لأي بلد الحق في إصدار الحكم على سلوك بلد آخر بشأن موضوع يخص مسؤولية الجميع عن معايير السلوك العالمية والجماعية؛ والتكامل، لأن كل مرحلة من مراحل العملية - من الانتاج الزراعي إلى عملية التصنيع، والنقل، والتوزيع، والاستهلاك، وغسل الأموال - يجب أن تعالج في الوقت ذاته، وبنفس القوة.

وتود كولومبيا أن تكون جزءا من الحل. فنحن لا نريد أن يظل العالم يلعننا في حين أننا في الواقع ضحايا مثل كل الشعوب. والمسائل التي تواجه الخطة العالمية لمكافحة المخدرات هي كما يلي: أولا، فيما يتعلق بإنشاء آلية اجتماعية للقضاء على المحاصيل غير الشرعية. إن القضاء على هذه المحاصيل لا يكفي إن لم تكن قادرين على توفير حلول بديلة لصغار الفلاحين والمزارعين.

وتدعم كولومبيا الاقتراح المبتكر المقدم من الرئيس الفرنسي جاك شيراك بإنشاء آلية تمكن من شراء المحصول المزروع بدلا من المحاصيل غير الشرعية بأسعار مماثلة تقريبا لما يدفع للكوكا وخشخاش الأفيون والماريجوانا. وإنشاء هذه الآلية يجب أن يقتصر بالالتزام باستئصال تلك المحاصيل بالطرق الجوية واليدوية في ظرف خمس سنوات مما يؤدي إلى القضاء عليها في جميع أنحاء العالم.

المخدرات. ويمكن في دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٨، التي اقترحتها حكومة المكسيك، تقديم استعراض أولي للتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء. ويجب تشكيل الفريق في غضون أربعة أشهر، ويسر كولومبيا أن تستضيف اجتماعه الأول. وأدعو زعماء العالم أن يبلغوا كولومبيا بتوصياتهم بشأن أفضل السبل لتنظيم عمل هذا الفريق.

إن عولمة المشاكل في عالم اليوم تحدث بوتيرة أسرع كثيرا من وتيرة عولمة الحلول. والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة لا يحترمان الحدود ولا الحواجز الوطنية. والبلدان النامية لا تملك إلا فرصا أقل وموارد محدودة لمواجهة تغلغل قوة هذه الأخطار التي لا يوجد في مواجهتها ضعيف ولا قوي، فالكل أمامها ضحايا.

أستشهد بذكرى من قتلوا في هذه الحروب التي ستظل قائمة أيضا في القرن المقبل. وأناشدكم باسم مستقبل أطفالنا المهددين بالقنابل والمخدرات والبنادق غير المشروعة. وأهيب بكم باسم قضية التعايش العالمي المجردة أن نلزم أنفسنا بهذه المهمة العظيمة، مهمة سد الطريق أمام الجريمة المنظمة التي أصبحت اليوم تتحدى حقنا في أن نحكم العالم في سلام. وأستشهد، أخيرا، بدموع كل أمهات العالم وشبابه الذين سقطوا ضحايا الحرب ضد المخدرات أو بسبب تعاطيها. أدعو أن ينير الله طريقنا وأن نواصل خوض هذه المعركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إرنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السعادة الرايت أونورايل السير جوليوس شان صاحب وسام الفارس القائد للامبراطورية البريطانية وحامل وسام الصليب الأعظم لسانت مايكل وسانت جورج وعضو البرلمان، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

وفيما يتعلق بالبرامج التي تحد من الطلب بصورة فعالة تثبت الاحصاءات على نحو يدعو إلى القلق أن الاستهلاك يتزايد ولا يتناقص، وأن ذلك يحدث في أكثر قطاعات مجتمعنا تعرضا للخطر، أي في أوساط الشباب والأقليات العرقية. وما لم نتمكن من كبح الطلب، ستظل مهمة مكافحة العرض غير فعالة في التوصل إلى حل نهائي للمشكلة.

ولا يمكن أن يوضع عبء مكافحة المخدرات بأكمله على عاتق البلدان المنتجة للمخدرات، والتي هي أضعف حلقة في هذه السلسلة. إننا نتكلم هنا عن سوق يتعين التحكم فيها من كلا الجانبين. وابتداء من وضع اتفاق بشأن أهداف لتخفيض الاستهلاك، نقترح اعتماد خطة متكاملة تتضمن حملات وقائية وإجراءات من جانب المنظمات غير الحكومية، ومبادرات تطرحها الصحة العامة مقترنة بقوانين أكثر صرامة ضد توزيع واستهلاك المخدرات غير المشروعة.

وأخيرا، نقترح وضع معاهدة عالمية للتعاون القضائي في الحرب ضد المخدرات والإرهاب، هذه الحرب التي يجب ألا يكون لها حدود. ومع الاعتراف بالحق السيادي لكل دولة في تطبيق العدالة على أراضيها بالنسبة للجرائم المرتكبة داخل حدودها، لا يجوز لأية دولة أن توافق على أن تستخدم أراضيها ملجأ أو ملاذا للجريمة المنظمة. ويجب أن يكون التعامل بالمثل في المجال القضائي وللتعاون في تبادل الأدلة وتجريم الأصول الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والإرهاب ومصادرتها قضائيا، وتسليم المجرمين وإنشاء سجون للحراسة المشددة ذات معايير خاضعة للرصد الدولي، جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

ودون تقويض الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية، ينبغي أن تؤدي اتفاقات التعاون القضائي هذه إلى إرساء الأساس الذي تتشكل عليه في النهاية محكمة دولية لمكافحة الجريمة المنظمة. وعلى البلدان الموقعة أن تخضع المجرمين الدوليين، مثل تجار الأسلحة وتجار المخدرات ومرتكبي جريمة غسل الأموال والإرهابيين للسلطة القضائية لهذه المحكمة، وفقا لشروط اتفاقاتها الخاصة بالمشاركة.

وتقترح كولومبيا على هذه الجمعية تشكيل فريق من الخبراء يعهد إليه بوضع جدول زمني وخطة عمل لجدول الأعمال العالمي المقترح لحرب مكافحة

والبشرية بحاجة إلى أمم متحدة أكثر تركيزا وتنظيما وحيوية. وبغير الإصلاح الداخلي، يصبح خطر التضخم خطرا حقيقيا ويمكن القول بأن التضخم قائم هنا فعلا. وما هو أكثر أهمية أن علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نفعل أكثر مما نفعل الآن لكي نكيف مؤسسات رئيسية مع الظروف التي تغيرت والتي لا تزال تتغير في عالم ما بعد الاستعمار وما بعد الحرب الباردة.

ويوافق الجميع تقريبا على ماهية المسائل والخيارات الرئيسية. فمجلس الأمن، فيما يتعلق بعضويته الدائمة، لا يزال بشكل خاص، والى حد كبير مثلما كان دائما، نتاج قرارات اتخذت قبل أن تصبح معظم الدول الأعضاء مستقلة. وبعض أشد المنتقدين لتكلفة الأمم المتحدة ووجوه لا فعاليتها المزعومة من دول تقع بين أبطأ الدول دفعا لأنصبة عضويتها. وبينما تنتقد الضعف في أداء المنظمة، فإنها تكون في كثير من الأحيان من بين الأكثر توفقا إلى إعطائها مهام جديدة. وتصرفها - وعدم تصرفها - يعينان أنها تخطط بين الخفض في الموارد المتاحة للأمم المتحدة والإصلاح الحقيقي.

إن بابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن دول أعضاء أخرى في حركة عدم الانحياز، تلتزم التزاما صارما بإصلاح مجلس الأمن. وبينما نعترف بأن الذين تعد الترتيبات القائمة أكثر موثاقا لهم هم في وضع يسمح لهم بتأخير أو وقف أحداث أي تغيير، نعتقد اعتقادا راسخا بأن تشكيل المجلس ينبغي أن يغير. ويجب أن يراعى فيه بشكل أفضل التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء والمساواة السيادية فيما بينها. وبابوا غينيا الجديدة، إذ تشعر بالقلق لأنه يبدو أن الأمر سيتطلب وقتا للإصلاح أطول من الوقت الذي استغرقه تشكيل الأمم المتحدة أصلا، فإن صوتها وتصويتها يؤيدان بشكل قاطع أهداف التغيير. ونعتقد أن الوقت قد حان للعمل الآن.

لقد بدأت بابوا غينيا الجديدة برنامجا طموحا للإصلاحات الداخلية، يشمل تغييرات دستورية أخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية. إذ وضعنا نظاما جديدا للحكم على المستويات الإقليمية والمحلية لتحسين توصيل الخدمات لشعبنا، ننخرط بشكل نشط في التنفيذ. وبعد واحد وعشرين عاما من إعطاء أنفسنا

اصطحاب السير جوليوس شان، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، السير جوليوس شان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السير جوليوس شان (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن بابوا غينيا الجديدة شعبا وحكومة، أهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لترأسوا الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإن العلاقات الحارة المتطورة بين أمتينا تجعل من دواعي سروري الخاص أن أرحب بكم في منصبكم السامي وأتمنى لكم الخير في اضطلاعكم بواجباتكم. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا الخالص للقيادة الحكيمة التي وجه بها سلفكم مداولاتنا خلال الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة.

إن الاقتراب السريع لعام ٢٠٠٠ يثير السؤال عما إذا كنا سنحاول جعل بدء القرن الجديد نقطة تحول للأمم المتحدة وعن كيفية تحقيق ذلك. ورغم الكلمات العديدة المثيرة للتفكير التي أدلى بها في الذكرى الخمسين، يؤسفني أن أقول إن العلامات الدالة على إحداث تغييرات رئيسية بعيدة المدى لازمة لا تزال بعيدة المنال. غير أننا نعيش في وقت العامل المستمر الوحيد فيه هو التغيير. وديباجة ميثاق الأمم المتحدة تبين بوضوح أن الأمم المتحدة نفسها كانت، ولا تزال، يراد بها أن تكون عنصر تغيير. وإذا ما كان لمنظمتنا أن تظل ذات أهمية بالنسبة للتحديات التي لا تزال أمامنا، يجب عليها، وعلينا نحن الأعضاء، أن نتكيف ونظل نتكيف والعالم يواصل التغيير.

إن الأمم المتحدة، التي اخترعت لترتفع برؤى البشرية إلى ما يجاوز أفق الدمار الذي سببته الحرب العالمية، يجب أن تظل معادة الاختراع باستمرار حتى تضطلع بدور فعال في عالم سريع التغيير. وقد كانت الأمم المتحدة في الحقيقة ناجحة بالنسبة لنوع واحد من التغيير: عندما أضافت إلى جدول أعمالها مسؤوليات وأنشطة في مجالات مثل حفظ السلام، وصنع السلام، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. إلا أنها كانت أقل نجاحا بكثير في ترشيد عملياتها ودعمها الإداري.

به في جنوب المحيط الهادئ عندما استأنفت فرنسا برنامج تجاربها في بولينيزيا الفرنسية في العام الماضي أستطيع أن أقول الآن إن البرنامج قد توقف. أما الدول النووية الأخرى ذات المصالح في منطقتنا - وأعني فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - فقد وقعت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا). وأعيد قبول فرنسا شريكة في الحوار فيما بعد المحفل.

وبقدر ما رحبنا بالتطورات خلال الشهور الإثني عشر الأخيرة فإن بابوا غينيا الجديدة تعتقد أنه يلزم المزيد من العمل قبل أن يمكن أن توصف منطقتنا بأنها خالية فعلا من الأسلحة النووية. فمن الاحتياجات البارزة وضع معاهدة أوسع نطاقا وإجراء مراقبة منهجية لمواقع التجارب السابقة، وتطهيرها وتقديم التعويضات وتوفير المصادر البديلة للدخل لشعب بولينيزيا الفرنسية.

وقد استكملت معاهدة راروتونغا بإعلان لآكاتورو الصادر عن المجموعة بشأن إزالة الأسلحة النووية من أوقيانوسيا. كما استكملت الجهود دون الإقليمية والإقليمية بترتيبات مماثلة تم التفاوض عليها في العام الماضي في جنوب شرق آسيا وأفريقيا، وكذلك بالترتيبات الأقدم من ذلك كثيرا التي تنطبق على المنطقة القطبية الجنوبية وأمريكا اللاتينية. وترحب بابوا غينيا الجديدة بالاقترح البرازيلي في الربط بين هذه الترتيبات في إطار منطقة شاملة خالية من الأسلحة النووية تغطي نصف الكرة الجنوبي بأسره. وإذا أيدنا إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخرا نود أن نراها الآن وقد وسعت لتشمل تجريم محاكاة الأسلحة النووية والحد من استحداث وحيازة الأسلحة النووية الجديدة، وفي نهاية المطاف التوصل الى نزع السلاح الكامل.

وقد أعرب محفل جنوب المحيط الهادئ عن تأييده للاختتام المبكر للمفاوضات بشأن نظام قانوني يشمل المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

ومحفل جنوب المحيط الهادئ، الملتزم بتعزيز التعاون في وجه التهديدات لمنطقتنا، يعمل من أجل وضع ترتيب تستطيع الدول الأعضاء بمقتضاه أن تستجيب للطلبات المشروعة للمساعدة من الخدمات المنضبطة فيما بينها، بما في ذلك الشرطة، ويمكن

دستورا "ذاتي التطور" نقوم الآن بعملية شاملة للإصلاح "ذاتية التطور" بالمثل.

وحكومة بلدي عازمة تماما على إحداث تكيف هيكلي شامل. وفي أعقاب قرارات اتخذت بتخفيض وتويم قيمة عملتنا الوطنية، الكينا، خفض الآن حجم القطاع العام. ونحن نجعل الحيز الذي يشكل حدودا رسمية مع القطاع الخاص حيزا مؤيدا للأعمال التجارية ومشجعا للتجارة. وبينما توفر وكالات دولية ومانحون للمعونة الأجنبية دعما قيما، فإن خطى واتجاه ونض الإصلاح كلها من صنع بابوا غينيا الجديدة. وبوصفي عضوا في حكومة قادت بابوا غينيا الجديدة الى استقلالها، لا يمكنني أن أسمح لسيادتنا الوطنية - أو قدرة حكومتنا على الاستجابة لاحتياجات شعبنا - بأن ينال منها الآن.

إن التجارب التي مرت بها حكومة بلدي بشأن مصاعب الإصلاح في الداخل عززت التزامها بإصلاح الأمم المتحدة. فالمبادئ لا تزال نفس المبادئ. ونحن نؤيد تأييدا قويا الجهود الرامية إلى ضمان أن تكون للعالم منظمة فعالة مرنة جيدة الاستجابة حقا يتم خلالها التعاون في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتقوم الأمم المتحدة على أساس فكرة أن الأمن ينطوي على أكثر من الدفاع العسكري ضد تهديدات الاعتداء المسلح. وبابوا غينيا الجديدة، إذ تعي تهديدات وقيود الدفاع عن النفس التي نواجهها مع بلدان نامية جزرية صغيرة أخرى، تعتبر دائما الأمن الجماعي مفتاحا هاما للأمن الوطني. والدبلوماسية هي الوسيلة التي نسعى بها الى التعاون مع جميع الدول الأخرى الملتزمة بالسلام.

وبوصفي رئيسا لمجموعة الطليعة المالينيزية يسرني أن أقول إننا رحبنا بضيحي عضوا جديدا في قمتنا المقررة في حزيران/يونيه. كما أننا اعتمدنا وثيقة هي - "مالينيزيا بعد عام ٢٠٠٠" - تضمنت أهدافنا واستراتيجيتنا للعقد الثاني للمجموعة.

وقد أكدنا التزامنا بالتعاون على أساس عريض ووافقتنا أيضا على اقتراح بتحديد الأسلحة. ويقوم محفل جنوب المحيط الهادئ الآن بتطوير الفكرة على أساس إقليمي. وفي أعقاب الغضب العارم الذي شعرنا

بالمساعدة في الحفاظ على بيئة آمنة يمكن فيها أن يستمر النمو الاقتصادي وأشكال أخرى من التنمية لصالح شعوب المنطقة وشركائها في أنحاء العالم. ولذا فقد آن الأوان للتصدي لمسألة المشاركة التايوانية في المؤسسات والعمليات المقامة لتعزيز الأهداف العالمية في ميثاق الأمم المتحدة.

إن احترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء أساسي لميثاق الأمم المتحدة. والبلدان النامية الجزرية الصغيرة هي الأضعف بوجه خاص أمام السلسلة الكبيرة من التهديدات المحتملة. فتنميتها، بل وبقاؤها ذاته، يتوقفان في أحيان كثيرة على التعاون الدولي والقانون الدولي.

وإذ حققت بابوا غينيا الجديدة استقلالها الوطني بإشراف الأمم المتحدة أصبحت تتمسك بشدة بلجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ورغم النقد الموجه من بعض الأوساط فقد سرنا لذلك أن نرحب بالحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الخاصة في بورمورسبي في حزيران/يونيه وأن نستضيفها. ونحن مع جميع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الطليعة المالينيزية ومحفل جنوب المحيط الهادئ نظل ملتزمين بشدة بالإبقاء المنظم لاستعمار كاليدونيا الجديدة، مع توفير الضمانات الخاصة للكاناك الأصليين. ولن نقبل المحاولات غير المشروعة الرامية إلى تأخير أو تعطيل التنفيذ الكامل لاتفاقات ماتينون. وبعد أن استعرضنا سجل الحكومة الفرنسية في أماكن أخرى بالمنطقة، نتساءل عما إذا كان ينبغي ضم بولينيزيا الفرنسية وكذلك واليس وفوتونا إلى قائمة الأمم المتحدة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وعلى المجتمع الدولي واجب التأكد من أن فرنسا تفي بمسؤولياتها إزاء شعب منطقتنا ويجب أن تكون المسؤولية الأولى هي الحق في تقرير المصير.

وبالنسبة إلى بوغينفيل فإن حكومتي ملتزمة بشدة ببذل كل ما تستطيع لحل الأزمة التي تمرق مقاطعة بوغينفيل في بلدي منذ عام ١٩٨٩. ولذلك فقد تفاوضت بشأن وقف لإطلاق النار، ورتبت لقوة إقليمية لحفظ السلام، ووافقت على إجراء محادثات لتحقيق السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ولم أكتشف إلا أن القادة العسكريين لا يراعون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. وعلى الرغم من ذلك ظلت حكومتي على

أيضا استخدام الترتيب نفسه في المشاورات الرامية إلى المساعدة على توقي المنازعات وإدارتها وتسويتها. ونحن نواصل العمل على توسيع وتعميق وتنويع مجالات التعاون الأمني الأخرى بما فيها إنفاذ القوانين.

وتمشيا مع الترتيبات التي تم التوصل إليها على الصعيد الإقليمي اعتمدت بابوا غينيا الجديدة قانونا شاملا لممارسة التسجيل، صمم بغية تعزيز استدامة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة الغنية ومعالجتها داخل البلد.

ويساورنا أشد الجزع بسبب التهديدات التي يمثلها تغير المناخ لبقاء الجزر المرجانية المنخفضة في حد ذاته. فقد أصبحت بلدان بأكملها في منطقتنا تواجه خطر الفناء. وتضم بابوا غينيا الجديدة صوتها إلى صوت البلدان النامية الأخرى في دعوة البلدان الصناعية المتقدمة النمو إلى تجاوز النظر إلى مصالحها الذاتية واعتماد أهداف محددة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وهي قضية تثير مشاعرنا بقدر كبير.

ونتطلع مع الدول الساحلية الأخرى في المنطقة إلى أن تتعاون دول الصيد في المياه البعيدة من أجل تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الأرتحال بما لا يؤدي إلى إضعاف الترتيبات الإقليمية القائمة.

وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا فإن بابوا غينيا الجديدة تدعو إلى الحد مما يمكن تجنبه من مصادر الإجهاد وعدم اليقين والمخاطر المحيقة بشبه الجزيرة الكورية وذلك من أجل البلدان المعنية مباشرة، وبسبب الآثار السلبية المحتملة على البلدان الأخرى.

وإذ يساورنا القلق إزاء الأحداث التي وقعت من قبل في هذا العام فإنني أكرر نداءنا الذي أطلقناه في العام الماضي بأن تبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لتخفيف التوترات بين الجانبين في مضيق تايوان. وقد توصلت المنظمات الإقليمية الهامة في آسيا والمحيط الهادئ إلى سبل لاتباع هذا المبدأ في المنطقة. فالبرلمان الأوروبي اتخذ قرارا يوصي بأن تحدد الأمم المتحدة الخيارات لمشاركة تايوان في أنشطة الهيئات المسؤولة أمام الأمم المتحدة. والأمم المتحدة ملتزمة

ولما كانت حكومتي مدركة للانتهاكات التي حدثت من جميع الجوانب وللحاجة إلى تفادي أي تكرار، فإنها بصدد محاولة تعزيز الترتيبات القائمة بإقامة لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان.

وقد شرعت حكومتي في برنامج طموح للتكيف الهيكلي، لأننا نحن - لا أية هيئة من الخارج - نعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل ذلك في سبيل كفاءة استدامة التنمية لأجيال المستقبل. وبينما نقبل المشورة الخارجية ونقدر المساعدة الخارجية، إلا أننا لم ننصع للضغط الخارجي ولن نستسلم له. ومن الأمور الجوهرية ألا يثير السلوك الرسمي لهذه الهيئات مسائل أساسية حول العلاقات بين هذه المؤسسات وسيادة الدول الأعضاء التي من المفروض أن تخدمها تلك المؤسسات.

إن الاعتماد على الذات الوطني والجماعي كليهما وسيلتان لتحقيق هدف التنمية المستدامة وجزء لا يتجزأ منها. وهما جوهران لحفظ وتعزيز أمن الدول وسيادتها. والاعتماد الوطني على الذات هو من الأهداف الدستورية لبابوا غينيا الجديدة، ومن المبادئ التوجيهية فيها. أما الاعتماد على الذات الجماعي من خلال التعاون في جنوب المحيط الهادئ، فهو من ضمن الالتزامات المدرجة في خطة حكومتي للمحيط الهادئ والتي يجري تنفيذها من خلال ميزانيتنا الوطنية الجارية.

إن اقتراح حكومتي بأن تدخل بابوا غينيا الجديدة في شكل من المشاركة الدائمة مع "رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" إنما يقصد إلى مساعدة العملية التي نتعاون من خلالها مع البلدان المجاورة لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات. ونحن نقدر الاهتمام الإيجابي الذي أعرب عنه أعضاء الرابطة بتلك الفكرة ونؤيد بشدة التعاون الوثيق بين الرابطة ومحفل المحيط الهادئ الجنوبي.

وبوصف بابوا غينيا الجديدة البلد الجزري الوحيد في المحيط الهادئ، المرتبط ارتباطاً مباشراً بـ "مجلس التعاون الاقتصادي في آسيا - المحيط الهادئ"، دون أن نكون بأية صورة البلد الوحيد الذي يحتمل أن يتأثر بهذه العملية، فقد اقترحت بأن يضع المجلس المذكور خطة تساعد على بناء المقدرة بين البلدان النامية الجزرية الصغيرة الثلاثة عشر في

استعداد للتحدث مع من يتحدث إلينا. وأقمنا الحكومة الانتقالية لبوغينفيل، ونواصل توفير الحماية لمن يضطرون إلى الفرار من بيوتهم بفعل الأعمال الإجرامية التي ترتكبها أقلية مسلحة حيالة إلى العدوان. ونواصل استعادة الخدمات والتشجيع على المصالحة، ولكن الحصيلة المتصاعدة للتدمير والإصابات وإزهاق الأرواح بسبب المولعين بالعدوان لم تدع للحكومة الوطنية بديلاً عن رفع حالة وقف إطلاق النار في ٢١ آذار/مارس من هذا العام.

وحتى في يومنا هذا تستمر عصابات متناحرة من المجرمين المسلحين في تهديد حياة الناس الأبرياء، محاولة تدمير ما يفعله ويعيد بناءه الناس وقادة المقاطعات والحكومة الوطنية. إنهم يقوضون جميع الجهود التي تبذل للحفاظ على سيادة القانون. وفي هجمة بلغت من الهمجية حداً خاصاً في ٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، قتل ١٢ عضواً من قوى الأمن التابعة لنا في مركز رعاية كانغو في بوغينفيل الجنوبية.

وعلى الرغم من أسوأ الجهود التي بذلها جيش بوغينفيل الثوري والمتعاطفون معه في الخارج، فإن حكومتي تقف موقفاً ثابتاً. ولن نعطيهم فرصة أن يسروا بتخلينا عن هدفنا الأساسي الذي هو استعادة السلم وإعادة بناء كل ما دمروه.

ونحن نقدر التفهم الذي أبدته لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، عندما نظرت في الحالة في بوغينفيل في وقت سابق من هذا العام. إن هذه القضية طالما كانت قضية داخلية معقدة. وتمشيا مع الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية الذي هو من أسس القانون الدولي، تناشد بابوا غينيا الجديدة جميع الدول الأخرى أن تمتنع عن الإدلاء ببيانات والقيام بأفعال ترسل إشارات مضللة لمن ينتهكون قوانيننا؛ وأن تتعاون على منع التهريب وغيره من الانتهاكات غير المشروعة لحدودنا؛ وأن تمتنع بصفة عامة الخوارج من التدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لبابوا غينيا الجديدة. ونحن إذ نفعل ذلك، نضيف تذكيراً بأن المتدخلين الأجانب لن يكونوا هم من يتضرر أكبر الضرر من آثار الأزمة بل سيكون أكبر المتضررين شعب بابوا غينيا الجديدة، بما فيه الأغلبية الساحقة من أهل بوغانفيل، الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من أمتنا ولهم نفس الحقوق التي لجميع أهل بابوا غينيا الجديدة الآخرين.



ما يتصوره المجلس المذكور من تجارة إقليمية حرة مفتوحة العضوية بحلول عام ٢٠٢٠.

وبوصف بابوا غينيا الجديدة مشاركا نشطا في المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاقية لومي، فإنها تود أن تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تنظر في وقت مبكر في أنواع التغيير الذي يكون من شأنها تسهيل عمليات التنمية وأهدافها، بما يتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

وإذ ندرك شعور التعب من المعونة الذي يتفشى الآن في كثير من البلدان الصناعية المتقدمة، نحث الحكومات والشعوب ذات النية الحسنة على الاعتراف بالوقت والجهد اللذين تتطلبهما التنمية. إن البلدان المانحة، فيما عدا بضعة بلدان مستثناة محترمة جدا، لم تبلغ بعد أهداف المساعدة التي وافقت عليها منذ جيل مضى، بل إنها في حالات كثيرة تخلفت تخلفا بعيدا عن تلك الأهداف.

وبذلك، لم يحدث فقط تخفيض للمساعدة، بل إن من يتلقونها مغلولون الآن ومشدودو الوثاق بما للمانحين من أفضليات ذاتية، أكثر مما كانوا في الماضي. والأثر الذي يمكن أن ينجم عن عدم الوفاء بالالتزامات على التخطيط الوطني المستقبلي يمكن أن يكون خطيرا جدا. وهو ينوه بالحاجة إلى خفض الاعتماد على العون وإلى تحقيق درجة في الاعتماد على الذات أكبر مما تحقق من قبل.

ونظرا إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه قطاع الأعمال في تعبئة رأس المال في سبيل الاستثمار والمتاجرة، فنحن نحبز الخطط المصممة للمساعدة على إنماء القطاع الخاص. ونحبز بصفة خاصة ما قدمته البلدان المتقدمة صناعيا من إسهامات إلى تلك الخطط.

إننا لا نستطيع أن نحقق جميع إصلاحاتنا دون مساندة من المؤسسات العالمية. وهذا أمر مقبول. غير أن تلك المؤسسات نفسها تحتاج إلى أن تعمل بمزيد من المرونة وأن تكون أكثر استشعارا للحاجات الخاصة للحكومات إلى الحفاظ على الديمقراطية، وعلى البيئة، وعلى الهوية والثقافة الوطنيتين لشعوبها.

إن حكومتي تنظر نظرة عالمية إلى العلاقات الخارجية لبابوا غينيا الجديدة وللمسائل الواردة في

المنطقة، حتى لا تترك هذه البلدان جانبا أو تدفع القهقري.

إن الاقتراح الذي نضعه الآن بمزيد من التفصيل ليس، بالتأكيد، مقصودا منه أن يكون برنامجا آخر للمساعدة مفتوح العضوية، يحمل إسما مختلفا. وإنما المقصود منه أن يساعد البلدان الجزرية الصغيرة على شق طريقها خلال فترة الانتقال نحو تحقيق

وبفضل الأمم المتحدة، بلور معيار عدم إجراء التجارب. ويشكل هذا المعيار اليوم جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي. ولن يتمكن أي بلد في المستقبل من مخالفة هذا المعيار، سواء وقّع على تلك المعاهدة أم لم يوقع. ولم يعد ممكناً القيام بذلك مع الإفلات من العقاب. وستسجل حوليات التاريخ أن التجارب النووية تم تنفيذها طوال فترة ٤٠ سنة في القرن العشرين، ثم أنها توقفت بعد ذلك إلى الأبد.

لقد بدت عقود المفاوضات لا نهاية لها، ودون مثابرة هذه المنظمة ما كان لها أن تنجح. ففي أي مكان آخر يمكن لنا أن نحقق حظراً عالمياً على التجارب؟ وفي أي مكان آخر يمكن لنا أن نطرح معايير الانطباق العالمية؟ وفي أي مكان آخر يمكن لنا أن نقيم مجتمعاً دولياً يقوم على القانون والتعاقد؟

وإن هذا هو ما فعله الأمم المتحدة على خير وجه. فمن السهل السخرية من سنوات من المفاوضات الدقيقة. ومن السهل الهزء بالعملية بوصفها بيروقراطية تتسم بالتضخم وانعدام الكفاءة. وأن هذا سهل لأنه يحدث كل يوم أيضاً هنا على شاطئ النهر الشرقي. ويجب علينا ألا نعتاد على ذلك.

إلا أن بعض العمليات تستغرق وقتاً، لأنها صعبة ولما يترتب عليها من آثار عميقة على العالم بأسره. ويعتمد كل بلد، وكل رجل وامرأة وطفل على ما يمكننا تحقيقه هنا، وأن كل بلد ممثل هنا يهمله نجاحنا أو فشلنا.

فطيلة أكثر من خمسين سنة عبرت الأمم المتحدة - في السراء والضراء أيضاً - عن أعضائها وعن الاتجاهات السياسية العالمية، والتناقضات والمنازعات والمواجهات، وحكم عليها، دون إنصاف، على أساس ما منيت به من فشل أكثر مما حكم عليها بما حقته من نجاحات.

فانضمام أعداد من الدول الأعضاء الجديدة، وعمليات صون السلام، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والأنشطة الميدانية في البلدان النامية التي تجلب الارتياح والعزاء للملايين من المعدمين - كل ذلك يشهد على الطريقة التي سخرت بها الأمم المتحدة أفضل ما لدى البشرية والحضارة من طاقات. واليوم، فإن التهديدات للسلام لا تصدر أساساً عن

جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن نشجع الوكالات الرسمية، ومنظمات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، على كلا أمرين هما أن "تنظر شمالاً" وأن "تعمل في المحيط الهادئ" في سبيل المنفعة المتبادلة مع جيران قريبيين. وإذ ندرك أنه يجب ألا نغض الطرف عن أصدقاء طال ارتباطنا بصداقتهم، نعطي أولوية عالية لتعزيز العلاقات للبية. وهدفنا العام هو أن نستمر في الإصلاح داخل دارنا حتى نواجه تحديات التغيير العالمي.

وسوف نمضي بمساعدة بذل جهود أوسع في سبيل الإصلاح، بما في ذلك الجهود الموجهة نحو الأمم المتحدة ومن خلالها، في سبيل التصدي لتحديات التغيير العالمي، واحتضان دواعي الإصلاح، التي هي ضربة لازب، في الاستعداد للقرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن اشكر رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به تـوا. اصطحب السير هيلولوس شان، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، من المنصة.

خطاب السيدة غرو هارليم برنتلاند، رئيسة وزراء مملكة النرويج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيسة وزراء مملكة النرويج.

اصطحبت السيدة غرو هارليم برنتلاند، رئيسة وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب لي أن أرحب برئيسة وزراء مملكة النرويج، السيدة غرو هارليم برنتلاند، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة برنتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني سأوقع غداً بالنيابة عن النرويج على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ننضم إلى كل البلدان تقريباً في الاحتفال بحريتنا الجديدة - الحرية من الخوف من التلويث والانتشار النوويين. وبفضل تصميمنا المشترك فإن إرهاب الجنون المتنافس سقط ضحية لقوة التعقل المجردة.

يجب ألا يعوقه المعيار التقليدي لما يقع أساسا في نطاق الاختصاص الداخلي للدول. وإن قتل البشر لا يمكن أن يحميه الميثاق.

ان حالة لا تتسم بخطورة جلية ولا تقدم صورا مثيرة في نشرة أخبار المساء هي صورة في الغالب تطمس وتحذف من نشرة الأخبار. وبما أن الذين يعانون لا صوت لهم في البلدان التي تسيطر على الموارد اللازمة للمساعدة، فقد يكون مريحا جدا إشاحة النظر.

إلا أن الاستجابة حسنة التوقيت ينبغي ألا تكون باهظة التكلفة. بل على النقيض من ذلك، يمكن كسب الكثير وتوفير الكثير. ويمكن تحقيق الكثير لو كانت الأمم المتحدة ذات قدرة أكبر على إرسال دبلوماسيين مجربين وبعثات للدعم إلى المناطق التي تمزقها الصراعات في جهود حسنة التوقيت لتخفيف شدة الصراع وإعادة بناء المجتمع المدني. ونحن نعلم أن يدي الأمين العام عادة ما تكونان مغلولتين في هذه الحالات، عندما يتعلق الأمر بإعادة توجيه الموارد. وهذا تحد آخر. فخبرة الأمم المتحدة - أي خبرتنا نحن - قد لا تظهر في حالة ما لعدم توفر الأموال الكافية لدفع ثمن تذاكر الطائرات.

والنرويج على استعداد لتقديم مساهمة إضافية. وإننا نعرض إنشاء صندوق للعمل الوقائي هنا في الأمم المتحدة. ونتعهد بأن نضع فيه مليون دولار تقريبا على أساس سنوي، وندعو الحكومات الأخرى أن تحذو حذونا. ومن شأن هذا الصندوق أن يسهل الوزع الفوري للخبرة الممتازة للدبلوماسية النشطة.

وإن أية منظمة غير قادرة على التغيير ستفقد فعاليتها لا محالة. وهكذا يجب أن نمضي قدما بالإصلاح. إلا أننا لا يمكن أن نقبل التخويف. والامتناع عن دفع الأنصبة المقررة قانونا هو بمثابة ذلك تماما. واليوم، فإن بعض البلدان تدفع في الواقع أكثر من نصيبها القانوني. وتدفع بلدان أخرى طواعية أكثر من نصيبها. والعديد من البلدان تدفع القليل جدا أو تدفع بالكاد أي شيء على الإطلاق. وإننا الآن بحاجة إلى الاتفاق على حل طويل الأجل يستند إلى جدول أنصبة مقررة أكثر إنصافا والاحترام الدقيق من جانب الدول الأعضاء لالتزاماتها المالية وتسديد المتأخرات.

ويجب أن نمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. ولن يخدمنا الإنكار الطويل للعالم كما هو عليه الحال

الخلافا بين الدول الكبرى. فحقول القتل تقع اليوم داخل الدول. فمن بين حوالي ٤٠ حالة من حالات النزاع المسلح في العالم اليوم، قلما توجد حالة واحدة تقع بين الدول. وهذه المنازعات راسخة رسوخا عميقا في تاريخ المناطق والشعوب، حيث يعود تاريخ حالات التمزق داخل المجتمعات إلى عهد بعيد، ويمتد بعضها إلى قرون خلت.

وإن الصراع داخل الدول يدفعه المدنيون. وإن تسعين في المائة من الإصابات التي تقع أثناء النزاع المسلح إنما تقع في صفوف المدنيين. إنهم بالمعنى الحرفي يسرون في حقول الألغام حيث زرعت ملايين الألغام المضادة للأفراد. فالخسائر ليست مذهلة فحسب، دعونا نحصي أيضا العديد من سنوات الإنتاج الاقتصادي التي ذهبت هدرًا، والثروة الحيوانية التي تبذرت، والمدارس التي خربت، والمستوطنات التي دمرت.

وإن الثمن الإنساني المروع تدفعه ملايين من البشر. إلا أننا جميعا ندفع ثمننا إذا تعمقت الهوة بين المعايير الأساسية للحضارة والمعاناة اليومية في الكثير من البلدان في أجزاء عديدة جدا من العالم. وتغيير ذلك الاتجاه هو التزامنا الأخلاقي؛ ومنع النزاع المهلك هو التحدي المشترك الذي يواجهنا.

صحيح أن الأمم المتحدة تشارك على نحو متزايد في الأزمات الداخلية. إلا أننا ما فتئنا لا نملك الوسائل الضرورية والولايات وقدرة البعثات على كبح جماح النزاع المدمر. ويأتي التدخل في أحيان كثيرة جدا عندما ينفجر الصراع، وعندما تخاض المعارك وعندما تترسخ الخطوط الفاصلة، وعندما يكون صنّاع السلام على استعداد للذهاب، قد يكون الأوان قد فات - وفي أحيان كثيرة فات منذ وقت طويل.

وإننا نفتقر إلى الإجراءات الفعالة لمعالجة الصراعات الناشئة. وبالنسبة لفرادى البلدان، فإن الصراع الذي ينشب داخل الدول قد لا يعتبر حيويا. ولكن بالنسبة للأمم المتحدة فإن أي صراع مسلح أو تهديد بالصراع لا بد أن يكون مهما. وإننا بحاجة إلى مزيد من العمل الوقائي ومزيد من الدبلوماسية الوقائية. وهنا في الأمم المتحدة، نحتاج إلى تطوير قدرة مؤسسية وقانونية وإدارية للعمل من شأنها توفير نموذج للعمل الإقليمي. ومنع الصراع والمعاناة البشرية

نحو متزايد أن نجني فوائد الاقتصاد العالمي دون أن تخضع هياكل السلطة السياسية لتفحص الديمقراطية.

وقد وضعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معيارا عالميا. وهذا هو أفضل ما تفعله الأمم المتحدة، وما يجب أن تستمر في عمله. ويدعو الفصل الأول من الميثاق إلى تدابير جماعية فعالة من أجل إزالة التهديدات الموجهة إلى السلام. والتحدي الذي يواجهنا هو فهم تعقد تهديدات اليوم. ولا يوجد بلد لديه من القوة ما يكفي للتعامل وحده مع التهديدات التي تتجاوز حدودنا - الإرهاب، والانتشار النووي، والمخدرات، والجريمة، والمرض، والإضرار بالبيئة. وهي جميعا تتطلب عملا مشتركا. ومكانها كلها في جدول أعمالنا المشترك.

لقد توصلنا، قبل خمس سنوات، في ريو، إلى توافق آراء على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وكان هذا نداء بالعمل. لقد بذرنا معا بذور معيار عالمي للتنمية المستدامة. ويجب أن نكافح الآن من أجل تنفيذه.

وفي وقت لاحق من هذه السنة سنبدأ العمل النهائي بشأن بروتوكول المناخ. ولا يوجد تحد أكثر عالمية من تغير المناخ. ونحن مدينون للأجيال الحالية والمقبلة بالتوصل إلى اتفاق ملزم يكون فعالا للتكلفة، ومنصفا ومن الممكن التحقق منه. وستتطلب تلك العملية توفر الاحتراف السياسي والعلمي المشترك الذي يحتاج إلى أن يبني على كل خبرة اكتسبناها في الدبلوماسية المتعددة الأطراف حتى الآن.

لا يمكن أن يوجد عالم متحضر ما لم نتوحد لتعزيز تعددية الأطراف بإقامة معايير عالمية ووضع ورفع الحد الأدنى من معايير السلوك بين الدول وداخل الدول وبناء معايير جديدة للمساءلة الدولية.

إن محكمة جرائم الحرب في لاهاي حجر أساسي في ذلك الصرح. وستُخدم الجوانب المتعلقة بالوقاية إذا قُدم أشخاص من شاكلة كارادزيتش وملاديتش في هذا العالم إلى العدالة للمحاسبة على جرائمهم.

ولكننا نقول مرة أخرى إن الصراعات يجب ألا يسمح لها بأن تبلغ ذلك الحد. ويجب أن نتمكن من التصدي للأسباب الجذرية للصراع في الوقت المناسب.

الآن. ويجب أن يعبر مجلس الأمن عن هذا العالم، وينبغي الآن معالجة مسألة التوسع المتوازن إقليميا. وينبغي تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس دائم وينبغي منح مقعد دائم لكل من اليابان والمانيا. واننا إذ نوسع مجلس الأمن يجب علينا أن نكفل الحفاظ على فعالية عملية صنع القرار والتعزيز الكبير لقدرة المجلس على التنفيذ.

فلو كنا نجلس إلى الطاولة اليوم لإنشاء الأمم المتحدة، لكننا جمعنا معا التحديات الأكثر ترابطا وأنطنا بعدد محدود من الوكالات أمر معالجتها. واليوم، يجري في الميدان الاجتماعي والاقتصادي تقسيم المسؤولية عن التنمية المستدامة والفقير والسكان والتعليم. وهناك الكثير جدا من التجزئة والكثير جدا من الممارك على حلبات العمل.

نحن بحاجة إلى هيكل أقل ترهلا، ومن ثم، على ما أعتقد، أقدر على التعامل مع ما قررناه في ريو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ. والآن يجب أن نضلع ما قلناه هناك.

لقد ركزت بلدان الشمال، في مشروعها الحالي من أجل إصلاح الأمم المتحدة، على الجانب الآخر من الطيف - أي على المستوى القطري. واليوم، يوجد بضعة ممثلين للأمم المتحدة في بلد واحد، تتداخل أعمالهم أحيانا كثيرة بعضها مع بعض ويسهمون أحيانا كثيرة في مزيد من التفكك. ولكن المسائل السياسية، والمسائل الانسانية والتنمية الطويلة الأمد مترابطة. ويجب أن يكون تشكيلنا التنظيمي نفس التشكيل، ولنقم بتنسيق أفضل لأنشطتنا لتقديم المساعدة الانسانية، مما يسمح لنا بالرد على نحو أسرع وأكثر فعالية. دعونا نعبر بصراحة أكبر عن رأينا في حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان تنتهك في جميع أنحاء العالم؛ ولكن لا تتدهور حالة حقوق الإنسان إلا في بلدان قليلة، ونكون نافدي الصبر؛ وقد نجد أن التقدم بطيء للغاية في بلدان هامة؛ وقد تكون هناك نكسات مؤقتة.

ولكن في عالم تشمله الاتصالات لم يعد من الممكن إخفاء الحقائق. ولا يمكننا أن نبني سياجا حول أفكار في عصر "الإنترنت". وسيصبح من المستحيل على

الدولي في هذا الصدد أكبر من تحديات التنمية، والسلام والاستقرار - وهما شاغلان يحددان نفس جوهر الأمم المتحدة ويشكلان الغرضين والهدفين الأساسيين للمنظمة.

إن بهجتنا جميعا بنهاية الحرب الباردة ليست بعد ذكرى بعيدة، إذ اعتقدنا بأن من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة تتيح الفرصة لتناول القضايا الحيوية ذات الاهتمام الدولي التي ألقى سباق التسليح والمنافسة بين الشرق والغرب وسائر مظاهر حقبة الحرب الباردة بظلالها عليها طوال عقود. إن هذا التطور الإيجابي - نهاية الحرب الباردة - قد شجع أيضا الكثير من العالم النامي، ولا سيما نحن في أفريقيا، على اتخاذ تدابير بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي والسياسي، بغية إرساء أساس التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على نحو مجد.

ورغم كل هذه الآمال الجلية والتحركات الشجاعة صوب الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية، لا تزال الحالة في القارة الأفريقية مصدر قلق كبير. وفي الوقت الحاضر، أفريقيا هي القارة الوحيدة التي يتزايد فيها مستوى الفقر زيادة مثيرة. وغني عن القول إن هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى آثار لا يمكن تصورها ما لم يوقف ويُعكس في أسرع وقت ممكن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديمورا (أنغولا).

وهكذا أصبح الخوف الحقيقي لأفريقيا أن تزول الفرصة الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة، وأن تتبدد فرصة تاريخية إلى الأبد.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون أفريقيا، من بين جميع مناطق العالم، المنطقة الأكثر تأثرا بالصراعات والأكثر افتقارا إلى الاستقرار. فالصراعات في قارتنا ليست أكثر فحسب، بل إنها أيضا أصعب حلا وأشد فتكا من حيث الأرواح البشرية وأكثر تدميرا من حيث الممتلكات.

ولعله ليس من المقبول دائما الإيحاء بأن جذور جميع الصراعات في أفريقيا كامنة في المصاعب الاقتصادية فحسب. ولكن أيا كانت مجموعة العوامل المباشرة المسؤولة عن حالات صراع معينة في أفريقيا، يبقى أنه، في معظم الحالات، برزت النزاعات

هذا هو كل ما تعنيه الوقاية. وهذه هي اللعبة المحقق الفوز فيها التي يجب أن نلعبها جميعا. وليس بوسعنا ألا نفضل ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحبة السعادة رئيسة وزراء مملكة النرويج على البيان الذي ألقته توار.

اصطحبت صاحبة السعادة السيدة غرو هارليم برنتلاند، رئيسة وزراء مملكة النرويج، من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)  
المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، السيد سيوم مسفين.

السيد مسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. وأود أن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفدي معكم في اضطلاعكم بالمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقكم. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم، السيد فريتاس دو أمارال، على الطريقة القديرة التي اضطلع بها بمسؤولياته.

احتفلنا في السنة الماضية بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وأكدنا مرة أخرى تفانينا لأغراض ومبادئ المنظمة التي أنشئت من أجل تعزيزها. وقد أتاحت لنا تلك الفرصة أيضا تقييم إنجازات الأمم المتحدة وأعمالها التي لم تستكمل بعد، بالإضافة إلى التحديات المستمرة التي تواجهها كل من المنظمة والمجتمع الدولي ككل.

ولم يمكن أن يؤدي بنا هذا التقييم إلى أن نستخف بما حقته الأمم المتحدة ناهيك عن التقليل من شأنه. وعلى أي حال، بقدر ما أن الأمم المتحدة هي منظمنا العالمية، فإن عيوبها لا يمكن أن تكون إلا عيوبنا، كما أن نجاحاتها هي أيضا نجاحاتنا. بيد أن تقييم أداء الأمم المتحدة خلال الخمسين سنة من عمرها في السنة الماضية، لا بد أنه قد أكد أكثر من أي شيء آخر على مدى تعقد وصعوبة التحديات التي تواجهها المنظمة والمجتمع الدولي. قد لا توجد تحديات أمام المجتمع

١٩٩٣ آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لجميع الذين يواصلون تقديم المساعدة من أجل كفاءة تمثين وتعزيز دور منظمة الوحدة الافريقية في هذا المجال.

ويترتب على حالات الصراع، سواء في افريقيا أو في أي مكان آخر، نتائج سلبية ليس بالنسبة للبلدان المتضررة مباشرة فحسب، بل أيضا بالنسبة لجيرانها ومنطقتها. والحالة في الصومال ليست استثناء لهذا. وينظر إلى غياب سلطة مركزية لفترة طويلة من الوقت في ذلك البلد على أنه يوفر فرصة سانحة لعناصر من خارج المنطقة عازمة على تصدير الإرهاب وعلى تجربة خطط ترمي إلى إيجاد عدم استقرار وفوضى في منطقتنا. فمن مصلحة بلدي الوطنية المباشرة إذن أن يتحقق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال في أسرع وقت ممكن.

وهذا أيضا من مصلحة منطقتنا عموما. فمنطقتنا التي تمر بفترة طويلة من عدم الاستقرار والتي شهدت كذلك مؤخرا إرهابا ترعاه الدول لا يسعها أن تتحمل، وينبغي ألا يتوقع منها أن تتحمل قيام عناصر متعددة الجنسيات بإنشاء مراكز للإرهاب الدولي في عقر دارنا. فانتشار الإرهاب ليس خطرا على منطقتنا فحسب، ولكن على المجتمع الدولي برمته. وإثيوبيا مرتاحة الضمير في هذا الصدد لأنها بذلت قصارى جهدها من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها في مكافحة الإرهاب، وستظل ملتزمة دوما بمكافحة هذا الشر.

وأكثر الصراعات مدعاة للقلق في الوقت الراهن هو الصراع الدائر في بوروندي، مع احتمال تدهور مستواه إلى درجة حدوث مذابح بشرية، الأمر الذي نخشى جميعا رؤيته. ويقع على عاتق طرفي الصراع في بوروندي مسؤولية إنقاذ مجتمعهما من الاندثار عن طريق التوصل إلى تسوية قائمة على مبادئ تتماشى مع الظروف الخاصة لبلدهما. وثمة مجتمعات أخرى فيها اختلاط طائفي أكثر تعقيدا استطاعت أن تضع آليات ديمقراطية توفق بين حق الأغلبية في الحكم ومنح ضمانات كافية لكفالة أمن وكرامة الأقلية. هذا ما يسعى إليه الرئيس السابق المعلم نيريري في مساعدة الطرفين البورونديين على تحقيقه من خلال عملية موانزا للسلام، وهي العملية التي تتمتع بالتأييد الكامل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأود أن أعتنم هذه

والصراعات في القارة في ظل الحالات الاقتصادية المتدهورة. وفي هذا السياق، لا يمكن إيجاد الحل الدائم للآزمة السياسية في افريقيا إلا بإعادة تنشيط اقتصاد القارة وتنميته. لذلك فإن التنمية هي الوسيلة الوقائية الوحيدة التي يعول عليها لكفالة السلام والاستقرار وصونهما في افريقيا.

وستظل تنمية افريقيا حلما بعيد التحقيق ما لم يتم إزالة العراقيل المعروفة، ومن بينها عبء الديون الذي لا يزال العائق الرئيسي. وفي هذا السياق، نستمد الشجاعة من مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع المعقود في ليون مؤخرا، الذي أملنا في أن يذهب إلى أبعد من شروط نابولي في تخفيف عبء الديون الملقى على كاهل بلدان مثل اثيوبيا. ونأمل كذلك في إحراز بعض التقدم خلال الاجتماع السنوي المقبل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف. وهذا أمر حاسم جدا بالنسبة لبلدان مثل بلدي.

وفي حين أن الحلول الدائمة للصراعات وللافتقار إلى السلام والاستقرار في افريقيا أو في أي مكان آخر نادرا ما يتم التوصل إليها في ظل وجود اضطراب اقتصادي وتراجع اقتصادي، فالصحيح أيضا على نحو مساو أن التنمية تتطلب وجود سلام واستقرار. هذه هي الحلقة المفرغة التي نجد أنفسنا فيها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد حل عاجل لحالات الصراع العديدة جدا التي أدت إلى معاناة بشرية يعجز وصفها، وفي بعض المناسبات إلى إبادة الأجناس في افريقيا.

وفي الصومال، حيث ظل السلام والمصالحة الوطنية في غير متناول الشعب لقرابة ست سنوات، لا تزال بعيدين عن إحراز أي تقدم في عكس مسار الحالة. ومع ذلك، لا تزال تبذل الجهود من أجل المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ولا يزال رئيس وزراء بلدي يعلق بأبلغ الأهمية على هذا المسعى. وفي جميع هذه الجهود المبذولة، يبقى دور منظمة الوحدة الافريقية حيويا؛ وسواء في ليبيريا، أو بوروندي، أو الصومال، أو حالات الصراع الأخرى في افريقيا، فإن الإسهام الهام الذي يقدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية هو مصدر ارتياح كبير لنا. ولقد أقدمت منظمة الوحدة الافريقية بالفعل على تعزيز قدرتها على حل الصراعات في قارتنا منذ أن أنشئت في عام

جعلها ديمقراطية وفي تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها أن تشعر جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، بأن المنظمة منظمته بنفس القدر.

وفيما يتعلق بالتطورات في أفريقيا، في مجال منع الصراعات وفي غيره من المجالات، تحرص حكومتي على تحقيق تعاون أكثر فعالية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وهناك بلا شك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا الميدان، ونحن نشق بأن آلية التشاور بين المنظمين والموجودة بالفعل سوف يستفاد منها على نحو أكثر فعالية وبقدر أكبر من الجدية والاتساق.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تقدير حكومتي للأمين العام للأمم المتحدة على مبادرته المفيدة جدا والتي جاءت في أوانها، مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. إن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة تعتبر مكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، وستسهم في تنمية أفريقيا عن طريق إعادة توزيع الموارد القائمة وتعبئة موارد إضافية. ونأمل أن يجري تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة وفقا لما هو مخطط لها وألا تبقى، بلا تنفيذ، شأنها شأن المبادرات السابقة، وألا تكون مصدرا آخر للإحباط ووعدا فارغا.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة بوسعها أن تفعل المزيد من أجل أن تعزز بفعالية المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها ومن أجل حفز التعاون الدولي تحقيقا للسلام والتنمية. إن عالمنا لا يستطيع أن يرى المجتمع الدولي وقد تم تقسيمه إلى مجتمعين، أحدهما فقير ويزداد فقرا. إن حتميات التكافل تملينا علينا ضرورة عكس هذا الاتجاه وخاصة أن كل ما يطالب به الذين تأخروا عن ركب التقدم هو إزالة العقبات التي تقف في طريق تنميتهم ومنحهم فرصة لمعالجة مشكلاتهم الاقتصادية على أساس جهودهم الذاتية.

وإثيوبيا واثقة بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور متزايد الدينامية حتى يمكن أن تكون لكل أمم وشعوب العالم مصلحة متساوية في صون الحضارة العالمية وإثراء المجتمع البشري.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية بيرو، سعادة السيد فرانسيسكو تودولا فان بروغيل دوغلاس.

الفرصة لأعرب عن التقدير لما أظهرته بلدان المنطقة من عزيمة ووحدة في جهد منها لتفادي وقوع الكارثة في بوروندي وتمكين البلد من تحقيق المصالحة الوطنية، وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لجميع الذين يواصلون تأييد عملية موانزا والمبادرة التي اتخذتها بلدان المنطقة يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وبلدي الذي خرج من فترة صعبة جدا من الصراعات والمصاعب الاقتصادية القاسية قبل خمس سنوات فقط خطأ خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة خطوات كبيرة على جميع الجبهات. ونشعر بارتياح كبير من حقيقة أن شعبنا حقق في نهاية المطاف السلام والأمن الدائمين. علاوة على ذلك، بدأت برامجنا الاقتصادية الإصلاحية تؤتي ثمارها؛ ونشعر بالتشجيع إزاء النتائج المحرزة، خاصة في الانتاج الزراعي، طوال السنوات القليلة الماضية. واليوم الذي أصبح فيه إثيوبيا قادرة ليس فقط على إطعام نفسها، بل أيضا على تصدير الحبوب آخذ في الاقتراب بصورة متزايدة.

وتسعى إثيوبيا إلى تعزيز قدرتها على أن تصبح شريكا مفيدا وفعالا في التعاون الاقتصادي الدولي. ونحن مصممون على جعل بلدنا مكانا لجذب الاستثمارات؛ فلقد أرسيت حكومتي فعلا جميع الأسس اللازمة لهذا الغرض. وإننا عاقدون العزم على جعل التجارة والاستثمارات العمودين الرئيسيين لتعاوننا الاقتصادي مع الآخرين.

وما فتئت إثيوبيا تحاول الإسهام بنصيبها في السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين في السنوات القليلة الماضية. وهي سياسة نعتزم التوسع فيها بغية الوفاء بالتزاماتنا الإقليمية والدولية مهما كانت إسهاماتنا متواضعة.

وترحب إثيوبيا باعتماد الدورة الخمسين للجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أنها تمثل خطوة هامة نحو تحقيق الهدفين الأكبر ألا وهما عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وإثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تعلق أهمية قصوى على أعمال الأمم المتحدة وتتمنى أن ترى المنظمة وقد أعيد تنشيطها وتعزيزها. وفي هذا السياق فإن إثيوبيا، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة، مقتنعة بأن مستقبل الأمم المتحدة يكمن في

لتحقيق تمثيل وأداء أوسع مع إمكانية النمو في المستقبل.

وعند إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت العلاقات الدولية مختلفة عما هي عليه الآن. فانتهاه الحرب الباردة وواقع التكامل الإقليمي اليوم يجعلان من الضروري أن تكون هناك رؤية جديدة للصلة بين سيادة الدول والواقع فوق القومي للنظام الدولي. كما أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الجمّة تجعل من الضروري أن نثابر في السعي من أجل تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق وتعزيز العمل الدبلوماسي وعدم الإذعان للتفسيّرات الاعتيادية للشرعية الدولية التي تقوض سيادة القانون الدولي التي لا غنى عنها.

واليوم بدأ قصور مفهوم الدولة القومية يزداد وضوحاً أكثر من أي وقت مضى، في حين أن تقدير مزايا الهياكل فوق الوطنية أصبح أكثر انتشاراً مما كان عليه في الماضي. وقد تخلينا عن الرؤى المبسطة للنزعة الدولية البحتة، ولكننا ندافع عن وجهة الكيانات الناشطة اليوم إلى جانب سيادة الدولة أو فوقها. أن حيوية السوق المشتركة للأنديز، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والاتحاد الأوروبي تبين لنا مستقبل الترتيبات الدولية القانونية المشتركة. إننا نواجه الأزمة الجلية للنزعة الوطنية للدولة القومية، إن لم نقل اختصاصها القانوني الكامل. واليوم يبدو القانون الدولي وكأنه الإطار الوحيد لمعايير مواجهة الواقع الجديد.

وما من شك في أن الواقع النووي كان من بين العوامل التي حولت المفهوم التقليدي للدولة القومية. وإن القدرة على التنبؤ بنتائجه جعلت قرار قبول الحرب أكثر شذوذاً، وجعلت الجيوش غير الحائزة للقنبلة الذرية تمثل للتنظيمات العسكرية فوق القومية الأوسع. وقد ألغت الأسلحة الذرية حصانة الدولة القومية.

ونواجه بالمثل أزمة مفهوم الحدود بالذات. لقد كانت الإمبراطوريات تقليدياً ترى نفسها من منظور أنها امتداد لحدودها. واليوم لم تعد الحدود عقبة في سبيل التكامل. ومع ذلك، هذا لا يعني أننا نبني دولة عالمية، "كوزموقراطية" عالمية. فهناك حدود طبيعية تقيد تطبيق القوانين الإقليمية، ويصح القول إن تركيز القوة له حدود لا تحرق، ولا يمكن تجاوزها. ولهذا لم يوصلنا التاريخ حتى الآن إلى دولة عالمية، وإنما إلى

السيد تودلا فان بروغيل - دوغلاس (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحو لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أنقل إليكم وإلى هذه الجمعية تحيات وتهانئ شعب بيرو وأطيب تمنياته وآماله بالنسبة للمستقبل.

بيرو بلد تصدى بنجاح لتناقضاته ويتطلع بنفاذ بصيرة وتصميم إلى الآفاق الجديدة الواسعة للنشاط الدولي. والاستعراض الدقيق لما تحقق حتى الآن يبين أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، بيد أنه يبين كذلك أننا نسير على الطريق الصحيح للوفاء بمتطلبات عصرنا.

لكن لن يكون من الحكمة أن نستخدم هذه الجمعية، التي يتضمن موضوع بحثها الرئيسي الآن في إصلاح الأمم المتحدة، لكي نسرد بإيجاز أحداث العام الماضي. ويجب أن نقتن إلى نتائج عملية تاريخية تسارعت على نحو كبير في الربع الأخير من هذا القرن وأنشأت في العالم شبكة من المنظمات الدولية يزيد عددها الآن على عدد الدول. وينبغي أن نتنبه أيضاً إلى واقع جديد مؤات هو أن الإنسان، الفرد، اكتسب الآن أهمية مرموقة في النظام الدولي.

والواقع أن المنظمات التي أنشأتها الدول للوفاء بالاحتياجات الدولية الإنسانية والإقليمية تكتسي الآن طابعاً دائماً وقد أنشأت شبكات جديدة من العلاقات الدولية. وعندما نتكلم اليوم عن إصلاح الأمم المتحدة لا بد أن يعترف المرء بأنه يلزم إنشاء آليات جديدة من أجل الحضز على زيادة التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العالم ومواجهة المنازعات الحالية والمقبلة فيما بين الدول وفي داخلها.

ويجري الكلام عن إمكانيات إنشاء مجلس اقتصادي جديد ومجلس اجتماعي جديد، وكذلك عن توسيع مجلس الأمن وتعزيزه. وفي الوقت نفسه برزت الحاجة إلى التغيير والترشيد في منظمة الأمم المتحدة مع ضرورة حل الأزمة المالية للمنظمة. إلا أنه من أجل القيام بهذه الإصلاحات، يتعين علينا إجراء تقييم واضح الرؤية للواقع الدولي وأن نعهد إلى مواءمة هذه المنظمات مع هذا الواقع من أجل تحقيق نهج استشرافي مثمر. ومن الضروري للدول، في إطار منظومة الأمم المتحدة، أن تتجاوز أنشطتها التقليدية وتنخرط في أنشطة مشتركة حول الواقع الجديد



الأمم المتحدة هذا الواقع الجديد لدى تقويتها مجلس الأمن وإصلاح مؤسساتها.

هذا هو حجر الزاوية الذي ينبغي أن يعاد عليه تأسيس الأمم المتحدة، بعد أن تغلبنا الآن على ملابسات القوة التي نظمت حياتها في نهاية الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من أن واقع القبول الإجماعي الذي نتجت عنه هذه الإقليمية الوظيفية الجديدة والمفتوحة كان من عمل الدولة الوطنية، فإن هذه الإقليمية أصبحت اليوم واقعا فوق قومي واتخذت لنفسها حياة خاصة وبدأت تنتشر في أرجاء العالم. وإن توازنات القوة بين الدول أخذت تخلي السبيل أمام توازنات القوة الإقليمية التي لا تتركز في نقطة تجمع وحيدة للقوة والتي تبتعد بازدياد عن المركزية وتزداد منطقية.

وفي المستقبل سيكون هناك نظام دولي بهياكل أكثر تحررا يقوم على أساس حرية الإنسان كفرد، وكشخص. وهذا سيرغم الدول، في إطار منظومة الأمم المتحدة، على تجاوز أنشطتها الوطنية والعمل بصورة مشتركة في أنشطة إدارية في المنظمة على أساس الواقع الثقافي والاقتصادي والجغرافي الجديد المؤلف من مناطق إقليمية وظيفية واسعة. وأكرر مرة أخرى: هذا هو حجر الزاوية في الصرح الجديد للأمم المتحدة.

لقد أتيت الى هنا لأكرر التزام بيرو وشعب بيرو بالأمم المتحدة، ولأحذر أيضا من مغبة تجاهل الواقع الجديد. إن هذا الواقع تسترشد به سياسة الرئيس البيرتو فوجيموري وهو مصدر إلهام للإصلاحات الواسعة النطاق والناجحة التي تقوم بها حكومته. واليوم فإن بيرو، في علاقاتها القارية، ترسي سياستها الخارجية على مبادئ الإقليمية الوظيفية المفتوحة وتسعى إلى الربط بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي بالترتيبات فوق القومية.

إن بلدي، الذي تمتد جذوره في تراث أمريكا اللاتينية الثري، يرى مستقبله من منظور قاري، ويعتمد على الإسهام الهام لأمريكا اللاتينية في ميدان التكامل والقانون الدولي وآليات السلم والأمن. وبناء على ذلك فإننا مقتنعون بأن التغييرات التنظيمية في الأمم المتحدة ينبغي أن تستند الى نفس هذه المبادئ.

هيكل أكثر مرونة، والى تعددية سياسية معقدة ذات أساس عام مشترك من الديمقراطية التمثيلية والحرية الفردية والتحرر الاقتصادي. إننا نواجه اليوم سلطات جديدة أعلى من الدولة ومحدودة وظيفيا وذات ترتيبات متباينة تختلف في نطاقها وشدتها وتفرض نفسها من الأعلى على نظام حدود الدولة.

إن النظرية الحديثة للدولة التي وضعها مكيافيلي وبادين، أي مفهوم الدولة بوصفها سلطة مطلقة تفوق أية سلطة أخرى، بدأت تتلاشى اليوم. لقد أدركت الدول منذ أكثر من ٢٠ عاما القوى المتفوقة عليها. وانهارت فكرة الدولة السيادية غير المحدودة؛ وانهارت نظرية الدولة الحديثة بأكملها. واليوم لا تزال السيادة قائمة ولكن لا بوصفها السلطة السياسية غير المحدودة، وإنما بوصفها سلطة قانونية دستورية كاملة. وإن المفهوم الذي يرجع عهده إلى القرن السابع عشر، والذي أوحى بسلم ويستفاليا - ومفاده أنه ينبغي أن يكون لكل دولة دين - قد تم تجاوزه. واتضح ذلك أكثر من ذي قبل بعد نهاية الحرب الباردة، عندما نبذت المعتقدات العلمانية التي واجهت العالم. واليوم أصبحت المفاهيم العالمية تحكم تماسك المجتمعات البشرية.

والواقع الجديد يدفعنا الى التأكيد على أن سيادة الدولة أصبحت بالفعل خاضعة للقانون الدولي - ويصح القول للقانون الطبيعي - مما يلغي الشرعية النظرية للدولة التي ولدت مع العصر الحديث. وهذا لا يعني أبدا أنه لم تعد هناك حاجة الى الروح الوطنية، أو مفهوم أرض الآباء والأجداد أو التاريخ الوطني، وإنما يعني أن أسطورة الدولة القومية قد انهارت.

وبفتح بشري حقيقي لا بتقدم تكنولوجي بحت، عادت جميع القيم الأخلاقية الى جذورها الذاتية. واليوم، لا الحكومات ولا المحكومون بوسعهم التنصل من الحتميات الأخلاقية التي تسيطر بالتساوي على سلوكهم العام والخاص. وهذا يرجع الى العملية التي أوجزتها توا والى ثورة تكنولوجية جديدة وواسعة النطاق في ميدان الاتصالات العامة.

لقد كان قانون الأمم في البداية مبدأ للتعامل التجاري. وبعد ذلك أصبح ينطبق على نوع واحد من الجهات الفاعلة، أي الدولة القومية. واليوم، تحقق إقليمية وظيفية مفتوحة تغييرات بعيدة الأثر تبدل بسرعة النظام القائم، ومن غير الحكمة أن تتجاهل

عن ابتكار آليات فعالة لحسم مثل هذه النزاعات بكيفية عادلة ووضع حد لمسلسل المآسي الناجمة عنها.

ويرى المغرب أن مبادرة السيد الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة هيكلة منظمة الأمم المتحدة وتعزيز دورها، من شأنها أن تهيئها لمواكبة الإفرازات السالفة الذكر، وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية، وتطوير إصلاح أجهزة الأمم المتحدة، والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ونحن على يقين من أن تجديد مهمة السيد بطرس بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة لفترة ثانية لخير ضمان لمتابعة هذه الإصلاحات. إن خبرات السيد الأمين العام ودرايته بالقضايا الدولية وما أبداه من كفاءة وشجاعة وروح المبادرة في حل الأزمات الدولية وتنشيط التعاون الدولي في مختلف مجالاته، لتجعل من السيد الأمين العام أفضل خيار لتسيير أعمال هذه المنظمة في ولاية ثانية. وفي هذا الإطار، فإن المغرب ليرجو تجنب أي جدال حول هذه المسألة من شأنه أن يخيم بآثاره السلبية على أعمال دورتنا هذه وعلى مستقبل منظمنا.

لقد كان الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة مناسبة عبر فيها العدد الكبير من رؤساء الدول الذين حضروها عن شواغلهم وتخوفاتهم تجاه التحديات التي تواجهنا جميعا، وأصدروا بيانا بالاقتراحات والتوصيات الكفيلة بتجاوزها، وبوضع آليات فعالة من شأنها تعزيز التقارب بين دول العالم.

ونرى بأن دورتنا هذه فرصة لتعميق التفكير في هذه التوصيات والاقتراحات، وإيجاد الأجوبة على ما طرحه السادة رؤساء الدول من تساؤلات حول الإصلاحات الجوهرية والهيكلية لمنظمة الأمم المتحدة.

نرى، خاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن والصلاحيات المخولة له في أداء المهام المنوطة به في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن أية مبادرة تستهدف النظر في توسيعه تستدعي المزيد من التفكير والرؤية في انسجام تام مع الواقع حتى تؤدي إلى الإصلاح المنشود، بما يضمن تمثيل جميع القارات تمثيلا منصفا يكفل فعالية المجلس، ومصداقيته ويعزز قدرته على التصدي لأي انتهاكات للشرعية الدولية، في تناسق مع صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدور المنوط بها.

خطاب صاحب السعادة السيد عبد اللطيف الفيلاي، الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون للمملكة المغربية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.

اصطحب السيد عبد اللطيف الفيلاي، الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون للمملكة المغربية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بالتقرير الأول ووزير الخارجية والتعاون للمملكة المغربية، السيد عبد اللطيف الفيلاي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد الفيلاي (المغرب): أود في البداية، باسم بلادي، أن أتقدم للرئيس وبلده الصديق، ماليزيا، بخالص التهئة على انتخابه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وما من شك في أن حنكته ودرايته العالية بالقضايا الدولية ستساهم في تحقيق النتائج التي نصبو إليها في دورتنا الحالية. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد له بأنه سيجد الدعم الكامل والمساندة التامة لدى وفد المملكة المغربية من أجل بلوغ هذه النتائج.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد ديفغو فريتاس دو أمارال لإدارته الرشيدة لأعمال الدورة الخمسين، وعلى ما بذله من جهد مشكور في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة.

على الرغم من انقضاء عهد الحرب الباردة منذ بضع سنين، وتطلع شعوب العالم لظهور عهد دولي جديد تستفيد فيه من فوائد السلام وعوائده، ويصبح فيه للدول نصيب متكافئ في إدارة شؤون العالم وتسييره بما يحافظ على توازن مثلها وقيمتها ومصالحها، نجد أن الوضع الدولي الراهن يسير في اتجاه مضطرب غير واضح المعالم، أبعد ما يكون عن الوضع الذي كنا نأمله وندرجه.

وعوضا عن استتباب دواعي السلام والأمن والعدالة، فإننا نرى أن بعض الأزمات المحلية ما فتئت تنغص حياة الملايين في بعض مناطق العالم، وتهز بآثارها المفجعة ضماثرنا، وتظهر عجز المجتمع الدولي

لقد سبق لي التأكيد، أمام هذا الجمع السنة المنصرمة، بأن استكمال المملكة المغربية لوحدها الترابية قد مر بمراحل عديدة، في ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ استقلال الأمم. ولقد آن الأوان ليسترجع المغرب كل أراضيه.

إن المغرب المؤمن بالسلام وبحل كل المشاكل بالحوار، الذي دافع عن هذا المبدأ داخل المحافل الدولية، وجعله نهجا في تقريب ذات البين بين الدول لعل يقين أن استرجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، التي ما زالت تحت الاحتلال الإسباني، لن يكون إلا على هذا الأساس، استنادا في ذلك إلى العلاقات المتينة والتميزة التي تجمع بين المغرب وإسبانيا، وإلى مصالحهما المشتركة وإلى حسن الجوار القائم بينهما، وهذا ما سبق لجلالة الملك الحسن الثاني أن بادر إليه حيث دعا إلى خلق خلية مغربية إسبانية للتفكير من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لهذه الوضعية.

من هنا، فإن الحل النهائي والجذري الذي ننشده، هو الحل الذي يحفظ للمغرب سيادته على مناطقه المحتلة ويضمن لإسبانيا مصالحها، وبذلك تدعم دينامية التعاون الجدي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ولا يخامرنا شك في أن ما يجمع بيننا وبين الجارة إسبانيا من علاقات تضرب جذورها في أعماق التاريخ سيكون خير معين لنا لإيجاد الحل النهائي لهذه القضية.

إن التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، فتحت المجال أمام شعوب المنطقة لتكريس التسامح والتعايش بدل التنافر والتناحر بينها. ولقد استبشرنا خيرا بما تم قطعه من أشواط في سبيل ذلك، انطلاقا من مؤتمر مدريد مرورا باتفاقات أوسلو ووصولاً إلى الاتفاقيتين الفلسطينيتين الإسرائيليتين والأردنيتين الإسرائيليتين.

والمغرب الذي ساهم في بلورة مفهوم السلام وانطلاقه في المنطقة، وبذل جهودا حثيثة من أجل الوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم يضمن استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولمبدأ الأرض مقابل السلام، ليأسف لهذا

وما من شك في أن أي إصلاح لأجهزة الأمم المتحدة لا يأخذ بعين الاعتبار المضاعف المالي التي تمر بها المنظمة، لن يأتي بالنتائج المتوخاة. إذ من العسير على الأمم المتحدة أن تباشر مهامها إذا لم يتوفر لها الاستقرار المالي، الشيء الذي يستدعي وفاء الدول الأعضاء كافة بالتزاماتها في سداد الحصص وتصفية المتأخرات مما يبرهن على مصداقية دعمها الجماعي والمتواصل لجهود المنظمة.

وفي مجال نزع السلاح، لقد قطعت أشواط هامة في سبيل ضبط ومراقبة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. فبعد جعل منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادئ منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، وبعد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقعت الدول الإفريقية على المعاهدة التي تجعل من القارة الإفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

واستكمالا لهذه المنجزات، فإن الأمل كبير في أن تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة منها النووية، كما هو الشأن بالنسبة للمناطق السالفة الذكر.

هذا، وقد كثلت بالنجاح الجهود من أجل التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي ستنتقل مراسيم التوقيع عليها غدا، إن شاء الله.

والمغرب، الذي ساهم مساهمة فعالة في إنجاز هذه الاتفاقيات وإخراجها إلى حيز الوجود، لعل يقين أن هذه المعاهدات ستفتح المجال نحو نزع شامل للسلاح النووي، وستمكن من تعزيز التعاون الدولي، وتبادل الخبرات في هذا المجال من أجل استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتكنولوجي الذي تصبو إليه الدول النامية.

إن اهتمام المغرب بهذا الموضوع ينطلق من وعيه بجسامة الخطورة المرتبطة به، لأن ضبط ومراقبة التسليح يعتبر حجر الزاوية في كل مبادرة تستهدف تثبيت دعائم السلام والأمن الدوليين حيث لن يتأتى تجنيب البشرية آفة الحروب المدمرة إلا عبر تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح النووي والكيميائي والبيولوجي تحت مراقبة دولية فعالة.

باريس، حتى تقوم بمهامها أحسن قيام، وتنطلق في إنجاز تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ومن المشاركة على قدم المساواة في التعاون وفي تقدم المنطقة وازدهارها.

لقد خيمت أزمة الخليج بظلالها على هذه المنطقة، وخلقت أوضاعاً متأزمة كم نادينا بتجاوزها في إطار احترام قرارات الشرعية الدولية، وفي إطار البحث عن استقرار المنطقة وأمنها، وفي إطار الحرص على سيادة ووحدة تراب دول المنطقة، إيماناً منا بأن هذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر إلى الأبد وإلى ما لا نهاية له.

ولقد بدأت تلوح في الأفق بوادر انفراج لهذه الأزمة، بناء على التقدم الحاصل في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وفي التفاهم بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ القرار الأممي ٩٨٦ (١٩٩٥)، قرار النفط مقابل الغذاء. وإننا لنأسف للتطورات الأخيرة التي تشهدها منطقة الخليج والتي من شأنها أن تعيد المنطقة إلى دوامة عدم الاستقرار، وإلى إرجاء تنفيذ القرار الأممي السالف الذكر. وإذ ندعو إلى ضبط النفس والتحلي بالهدوء تجنباً لأي تصعيد في المواقف، فإننا نؤكد ضرورة احترام سيادة العراق ووحدته الترابية، وتنفيذ القرار الأممي قرار النفط مقابل الغذاء، للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الذي ما زال يئن تحت وطأة الحصار المفروض عليه منذ ست سنوات.

ما زال موضوع الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى لم يجد طريقه إلى الحل. ومن منطلق ما يجمع بيننا وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من وشائج القربى والأخوة، ومن منطلق ما يجمع بيننا وبين إيران من علاقات تاريخية أخوية، فإننا ندعو الدولتين إلى إيجاد حل نهائي لهذه الأزمة، يقوم على احترام سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها، وعلى احترام وحدتها الترابية، بناء على ما يجمع بين هاتين الدولتين من علاقات الجوار وعلاقات تقليدية يجب توظيفها لما فيه خير الشعبين، الإماراتي والإيراني، وبما يعود بالاستقرار على المنطقة.

وفيما يتعلق بالخلاف بين ليبيا وبعض الدول الغربية، فإن المغرب يولي هذا الموضوع أهمية خاصة نظراً لما له من انعكاسات سلبية على العلاقات الدولية

التوقف الذي أصاب مسلسل السلام والذي ينذر بنسف كل الجهود التي بذلناها في سبيل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولنا أن نتساءل، هل أصبحت المبادئ والالتزامات التي وافقنا عليها في مؤتمر مدريد والتي شكلت قاعدة للمسلسل الرامي إلى إحداث سلام عادل وشامل في المنطقة متجاوزة إن لم نقل لاغية؟ وهل استوعبت الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تحاول التشكيك في هذه المبادئ والالتزامات والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تعيد المنطقة وشعوبها إلى وضعية كنا نعتقد أننا بصدد تجاوزها في إطار التزام لا رجعة فيه، ورؤية جديدة لمستقبل المنطقة؟

لقد آمنا بالسلام وتمسكنا بالدفاع عنه وبمواصلته خياراً وهدفاً لا رجعة فيهما. وساهمت بلادي في هذه المهمة عن طواعية واختيار. وانطلقنا في هذه المسيرة عن حسن نية. كما استرعينا الانتباه في أكثر من مناسبة إلى أن الأمن الحقيقي لجميع دول منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا باستتباب سلام شامل وعادل ودائم يضمن حقوق جميع الأطراف في المنطقة.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو إلى الالتزام بجدية ودون تردد أو مواربة بما تم الاتفاق عليه، حتى يتسنى تنفيذ ما تم التوصل إليه حسب البرامج المسطرة لمسلسل السلام، وإزاحة العراقيل التي تواجهها المفاوضات العربية الإسرائيلية على المسارات الثنائية، وحتى نتمكن من مواكبة الأشواط الهامة التي قطعها مسلسل السلام في شقه المتعدد الأطراف، للوصول إلى الوضع النهائي الذي نصبو إليه جميعاً.

إن الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية والذي يحول حتى دون وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الشعب الفلسطيني، يجعل من العسير قيام السلطة الفلسطينية بواجبها تجاه شعبها الذي أصبح يعيش ظروفاً مأساوية. كما أن السياسة الاستيطانية التي تنهجها إسرائيل الآن، والتغييرات التي تقوم بها داخل مدينة القدس العتيقة، وفي المناطق المحيطة بها تصب كلها في اتجاه يتناقض كلياً والقرارات الأممية والمبادئ والالتزامات التي سبق ذكرها.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى رفع هذا الحصار، وإلى تقديم كامل الدعم والمساندة المادية للسلطة الفلسطينية، بناء على ما أقرته المجموعة الدولية في

إن استعراض الوضع الاقتصادي الراهن في العالم يظهر بصفة جلية التباين الشديد بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويبرز التهميش المتزايد لهذه الأخيرة في الساحة الاقتصادية الدولية. وينذر هذا الوضع غير المتوازن بخلق صراعات بين الدول، تحكمها اعتبارات اقتصادية وتنموية، مما قد يؤثر سلباً على استتباب الاستقرار في العالم.

فأمام الارتفاع المهول للمديونية الخارجية وانعكاساتها السلبية على اقتصاد الدول النامية، أصبحت الحاجة تدعو وبإلحاح إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذا الوضع الذي أضحى جاثماً على مستقبل العالم النامي. ولن يتأتى ذلك إلا بخلق مناخ يوفر مزيداً من تكافؤ الفرص بين دول العالم، ويحقق شراكة حقيقية، تمهد الطريق لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وفي هذا السياق نجدد ترحيبنا بمبادرة السيد الأمين العام للأمم المتحدة حول "خطة التنمية" التي نأمل أن تفضي إلى نتائج إيجابية كفيلة بتصحيح اختلال التوازن وتحقيق النهوض الاقتصادي الذي تنشده الدول النامية.

وإن التغيير الذي عرفته الساحة الاقتصادية الدولية، بعد أن تكرر مفهوم عولمة الاقتصاد وشموليته وتحرير التجارة، أصبح يدعو إلى معالجة الاختلالات القائمة، خاصة وأن الانتقائية ما زالت تطبع تعاملات بعض الدول المتقدمة في تحريرها لتجارتها، إضافة إلى ما تعتمده من إجراءات حمائية وحواجز مستترة وراء اعتبارات عديدة، بيئية أو غيرها، الشيء الذي يتنافى مع التوجه الحالي المنشود نحو تحرير التجارة الدولية.

ونأمل أن يكون تصحيح هذه الاختلالات في مقدمة اهتمامات منظمة التجارة الدولية في المرحلة القادمة، لتحقيق توافق حول القضايا التي تحدد العلاقة بين حرية التجارة واحتياجات التنمية.

كما يجب ألا يغيب عن بالنا ما أصبحت تقتضيه المتغيرات على الساحة الدولية من مراجعة واسعة لدور مؤسسات التمويل الدولية، حتى تتجاوب مع هذه المتغيرات.

والإقليمية. وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بكل أسف مضاعفات الإجراءات المفروضة على ليبيا لما تلحقة من أضرار جسيمة بالشعب الليبي وباقتصادات الدول المجاورة، الأمر الذي يدعو إلى القلق إزاء استمرار هذا الوضع.

والمغرب، من منطلق حرصه على حل هذه الأزمة بالطرق الودية، يدعو إلى التجاوب مع المساعي الجهود التي بذلتها الجماهيرية الليبية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي لحل هذه الأزمة.

لقد تابع العالم باهتمام شديد الجهود الدولية الهادفة إلى إحلال السلام في البوسنة والهرسك، والتي أشاعت الأمل في النفوس، وأبرزت للوجود فرصة لإنهاء الصراع في المنطقة، ووضع حد للجرائم الإنسانية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من مواطني البوسنة.

والمغرب، في ظل تأييده الكامل لشعب البوسنة والهرسك وقضيته العادلة بما فيها الحفاظ على سيادته ووحدته الترابية، لم يتوان، بصفته رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في النهوض بمسؤولياته قصد تسهيل تجاوز البوسنة لمحناتها. وهكذا عملنا، في هذا الصدد، على خلق آلية للتنسيق بين فريق الاتصال الإسلامي وفريق الاتصال الدولي، مما ساعد على التوقيع النهائي في مؤتمر باريس على اتفاق دايتون الذي يهدف إلى وضع حد للصراع الدموي في هذه المنطقة وإيجاد حل شامل وعادل يقضي باحترام الشرعية الدولية ويساعد على الاستقرار في المنطقة. ولم تتأخر بلادي في أداء واجبها الدولي عبر المشاركة ضمن قوات حفظ السلام (قوة التنفيذ)، إسهاماً منها في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولعل ما يدعو إلى الارتياح ما تم تحقيقه من تقدم ملموس في تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق دايتون، وانطلاق بناء المؤسسات السياسية للبوسنة والهرسك، والأمل وطيد في أن تشكل الانتخابات التشريعية التي تم تنظيمها خطوة إيجابية أخرى على طريق صيانة الوحدة الترابية والسياسية لجمهورية البوسنة والهرسك، وتحقيق الوئام والانسجام بين مختلف مكوناتها، بما يحقق استقرار البوسنة والهرسك وتقدمها.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بالمبادرة الأممية الخاصة بأفريقيا ونرى أنه من الضروري توفير أسباب النجاح لها، وذلك بتقديم الدعم المادي والتقني اللازم لها سواء من الأمم المتحدة أو من المجتمع الدولي.

وبخصوص ما يعرف بقضية الصحراء الغربية، أود التأكيد، كما فعلت في مرات سابقة، على التزام المغرب ورغبته الأكيدة في تنفيذ مخطط التسوية الأممي الذي يضمن حق جميع الأشخاص المنحدرين من الصحراء في التعبير عن إرادتهم عبر المشاركة في الاستفتاء.

ولقد أصبح جليا بالنسبة للجميع أن المخطط الأممي، منذ نهاية السنة المنصرمة، قد وصل إلى طريق مسدود، ونتمنى الخروج من هذا المأزق في أقرب الآجال لبلوغ مخطط التسوية منتهاه، المتمثل في تنظيم الاستفتاء.

إن العالم، وهو يرنو بأنظاره إلى القرن الحادي والعشرين، ليتطلع إلى غد أفضل، غد يسوده السلام والتعاون والإخاء بين الشعوب.

وإن علينا ونحن على أعتاب القرن الجديد أن ندعم الأمم المتحدة ونعزز من قدراتها حتى تسير تطورات العصر وتواكب طموحات الشعوب في الأمن والعدالة والتنمية.

**الرئيس بالإناابة** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لنيكاراغوا، سعادة السيد إرنيسستو ليل.

**السيد ليل** (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه ليرأس الجمعية في هذه الدورة. ونحن مقتنعون بأنه سيقود أعمالنا بنجاح. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر السيد ديبغو فريتاس دو أمارال على عمله.

في عام ١٩٩٠، عندما أصبحت السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو رئيسة لنيكاراغوا كان البلد في حالة حرب. وكان التفاوض بشأن تسريح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ فرد يحملون السلاح وبشأن تخفيض جيش يتكون من أكثر من ٩٠ ٠٠٠ جندي مهمتين رئيسيتين

ومن أجل ذلك، فإننا ندعو إلى تنفيذ مقتضيات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والتفكير مليا في تحديد نطاق العولمة التي أصبح مفهومها يتحكم في مصير الأمم والشعوب وفي مصير قرارات بكاملها، من خلال حركة المعاملات المالية والاقتصادية، قصد تضييق الهوة بين الدول، وتجاوز التهميش الذي تعاني منه دول عديدة، كما هو الشأن بالنسبة للقارة الأفريقية.

وأملنا ويطيد في أن يكون اجتماع سنغافورة لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر (دجنبر) المقبل، مناسبة لتقييم هذا الوضع، وفرصة سانحة للوصول إلى الانسجام في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي ما فتئ المغرب يدعو إليها.

إن الأوضاع المتدهورة التي تعيشها القارة الأفريقية تأتي دونما شك في مقدمة القضايا التي تستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلول ناجعة وعملية للوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنسانية المتردية التي تعاني منها الدول الأفريقية، والتي أدت إلى تفاقم المآسي من حروب أهلية، وانتشار للأوبئة وللأمراض الفتاكة، ومن التصحر، بالإضافة إلى مشكل اللاجئين وما يترتب عليه.

والمغرب، بحكم انتمائه للقارة الأفريقية، وبما تحكمه من روابط تاريخية عريقة ومتنوعة مع دولها، يولي للمشاكل المرتبطة بهذه القارة عناية بالغة. ولقد ساهمت بلادي، قدر المستطاع، في التنمية الأفريقية من خلال إقامة تعاون ثقافي وتقني ثنائي مع دولها، يأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقات المتجددة في التاريخ، العلاقات السياسية المتميزة والمتطورة. ومن هنا فإن المغرب لن يتوانى في تطوير وتعزيز تعاونه الثنائي مع الدول الأفريقية مساهمة منه في تجاوز القارة الأفريقية لمشاكلها وللتهميش الذي تعاني منه.

ولقد كان جلالة الملك الحسن الثاني سبأقا إلى الدعوة، خلال انعقاد المؤتمر الوزاري لجولة أوروغواي سنة ١٩٩٤ بمراكش، إلى إحداث مخطط "مارشال" للنهوض بأفريقيا، وتأكيد ضرورة تعزيز الجهود الدولية من أجل مساعدة الدول الأفريقية على تنمية اقتصادها وتقوية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وقد ولدت الديمقراطية في نيكاراغوا في عام ١٩٩٠ بانتخاب الرئيسة فيوليتا باريوس دي شامورو في الانتخابات الحرة الحقيقية الوحيدة التي تمتع بها سكان نيكاراغوا لأول مرة في تاريخهم. ففي ذلك الوقت العصيب قبلنا، نحن أهل نيكاراغوا، تحديات بذر بذور ثقافة سلام جديدة. وأدت الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في هذه العملية لتحقيق الديمقراطية ولبدء عهد جديد في نيكاراغوا. وبالروح نفسها، تتعاون الأمم المتحدة الآن معنا وتسدي إلينا التوجيهات بخصوص الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام.

ومنذ عام ١٩٩٠ والتغييرات الهامة تتلاحق على الصعيد العالمي. فقد تخلصت بلدان كثيرة من الاضطهاد والدكتاتورية. وتمزق الستار الحديدي كما انهارت جدران التعصب الايديولوجي. وزالت كذلك أسس الفصل العنصري، وفي الشرق الأوسط تجري عملية سلمية تغمرنا بالأمل رغم أنها لم تأت بلا مشاكل. لقد قدمت الشعوب تضحيات كبيرة في ظل أنظمة احتكار السلطة حتى تفوز بحقها في الحياة في سلم وحرية في عالم أكثر أمنا وعدلا وسلاما وتسامحا وديمقراطية.

غير أننا شهدنا نشوء أزمات جديدة ومنازعات مسلحة في مناطق أخرى من العالم. والأمم المتحدة، لما تتسم به من طابع دولي، تلتزم بواجب مواجهة التحديات الأمنية التي تقتضيها الحالة الراهنة؛ ويتيح جدول الأعمال العالمي لمنظمتنا أن تعمل بمزيد من الدينامية لمواجهة مختلف القضايا كاستئصال الفقر وإنهاء التردّي البيئي والإرهاب وتعاطي المخدرات والاتجار بها والعنف الذي تعاني منه المرأة، كما يعني تعزيز القيم الديمقراطية وإحراز التقدم في التنمية الاجتماعية. ونيكاراغوا مقتنعة بالترابط الوثيق بين السلام والديمقراطية، والتنمية؛ وبالصعوبة البالغة في تحقيق الديمقراطية المستدامة في غيبة التنمية الاقتصادية.

ولدينا في "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام ملخص للتغييرات الهامة التي حدثت في السنوات الأخيرة. فقد أوضح الظروف الصعبة التي لا تزال قائمة في البلدان النامية من قبيل الجوع والفقر وغيرهما. وسلم أيضا بأن أعباء الديون والحوافز المفروضة على التجارة الدولية لا تزال تمثل خطرا على الاستقرار في

في إنهاء الحرب الأهلية التي دامت ١٠ سنوات تقريبا. وهذه العملية السلمية المعقدة كانت مجرد بداية لعملية سلم ومصالحة وديمقراطية وتنمية في نيكاراغوا ترمي إلى وضع البلد في حالة تتمشى مع الحالة الجديدة في المنطقة وعولمة العلاقات الدولية.

وكجزء من هذه العملية، بدأنا تحديث الدولة، وكبحنا التضخم الكبير، وحررنا نظام التسعير وقضينا على احتكار الدولة في مجالات التجارة الخارجية والتمويل حيث عملنا على خصخصة جميع الشركات تقريبا التي تملكها الدولة.

وبتخفيض هيكل الدولة، بدأنا لا مركزية الحكم ونقل المسؤوليات إلى المستويات البلدية والمحلية وإلى قطاعات يمكن فيها للقطاع الخاص أن يكون أكثر فعالية.

لقد قمنا بعملية سلم ومصالحة كانت أساسية للتماسك الديمقراطي الوطني. وحققنا الاستقرار للاقتصاد وخفضنا الدين الخارجي وإن كان لا يزال يشكل، للأسف، عبئا كبيرا.

وأحد الشواغل الرئيسية لحكومة الرئيسة فيوليتا باريوس دي تشامورو هو ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع سكان نيكاراغوا. ولبلوغ هذه الغاية، أصدرنا تشريعا ولوائح إدارية قضت على القتل والتعذيب والإفلات من العقاب من السجون النيكاراغوية.

وقد أنشأنا مؤسسات جديدة تشجع على التعليم والتجارة والأعمال المصرفية. واستحدثنا نظاما للضمان الاجتماعي جديدا وأكثر فعالية. وخصصنا جانبا كبيرا من ميزانيتنا للتعليم الأولي والفضي. ويمكننا أن نضجر بالحرية غير المحدودة للصحافة في نيكاراغوا اليوم. ونجحنا أيضا في إقرار سيطرة مدنية على الجهاز العسكري، الذي سيصبح ميراثا هاما آخر ترثه الحكومة الجديدة.

وأصبح البلد الآن ينعم بأقصى درجات الحرية السياسية في تاريخه. فحدث تقدم كبير في ترسيخ الديمقراطية وأصبحت الموارد التي كانت نيكاراغوا تستخدمها في الماضي في الحروب تستخدم اليوم في تغطية نفقات التعليم والصحة وبناء المساكن والطرق - وبعبارة أخرى في التنمية الشاملة لنيكاراغوا.

منطقة من هذا النوع في أفريقيا؛ وبإنشاء منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا تكون قد عززنا احتمالات قيام عالم أكثر أمناً. ومن المهم أن نتذكر أننا اعتمدنا في الفترة القريبة جداً الماضية وبأغلبية ساحقة هنا في مقر الأمم المتحدة اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويساورنا قلق بالغ لأن الكثير من التقدم السياسي الذي أحرز في جميع أنحاء العالم مؤخراً لا يواكب بالضرورة التقدم في المجال الاقتصادي. وتظل البلدان النامية تواجه مشاكل كالفقر المدقع ونقص فرص العمل. ويظل وصول منتجاتنا إلى الأسواق الدولية محدوداً. أما عبء الدين فلا يزال شديد الوطأة، كما أن عدم المساواة في التعامل في الأنظمة المالية الدولية ما زال مستمراً بكل آثاره السلبية على بلداننا. ولذا أصبحت الحاجة ماسة إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر إنصافاً وعدلاً.

كذلك يساورنا القلق لأننا نلاحظ في هذه الفترة نفسها من التحولات العالمية والإقليمية والوطنية، أشكالاً جديدة من التعصب وانعدام التفاهم وانتهاكات حقوق الإنسان مما أضر بعملية السلام في مناطق معينة من العالم. وهذا هو الحال في البوسنة والهرسك والصومال ورواندا حيث تهز الأحداث الضمير الإنساني بشدة.

وفي هذا السياق ذاته تعكر صفو نيكاراغوا الأحداث الأخيرة في بوروندي حيث على الرغم من جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي تظل الأحوال حرجة تماماً. ومن ناحية أخرى أثلجت صدورنا الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى السلام في الشيشان.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الممارسات الإرهابية وآثارها المهلكة. ونرى ضرورة ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة دونما استثناء. ونحن نشجب الاعتداءات كالاغتيال على الرئيس المصري مبارك والاعتداء الأخير في الظهران بالمملكة العربية السعودية الذي تسبب في مئات الإصابات بين الأبرياء. ونعرب عن تعاطفنا الشديد مع الضحايا وأسراهم.

ويساورنا القلق إزاء الزيادة في إنتاج المخدرات وتعاطيها والاتجار بها وتزايد الصلة بين الإرهاب

العالم. وهذا كله يزيد من صعوبة وضع مفهوم جديد للأمن الدولي - وهو أمر تطرقنا إليه هنا في الأمم المتحدة. وتعد "خطة للسلام" التي وصفها الأمين العام آلية تساعدنا على إقامة سلام حقيقي شامل.

ولنتذكر ما أشار إليه رئيس وزراء النرويج اليوم من أن السلام لم يعد شيئاً تلتزمه الدول فيما بينها؛ بل يجب أن نسعى إليه داخل كل دولة أيضاً.

أما المهمة الحساسة التي تنهض بها الأمم المتحدة في هذه المرحلة الجديدة من تطورها فيمكن أن تتضح من دورها الدينامي في أمريكا الوسطى، تلك المنطقة التي أعلنتها هذه الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية.

ولا يخامر الشك أحداً في أن الأمم المتحدة بدأت عملية تحول وتجديد جذرية تأتي بالتحديد بعد ٥٠ عاماً من إنشائها لتعكس الحالة الدولية الراهنة. ونرجو مع هذا التجديد أن تتحلي منظمنا العالمية بمزيد من الديمقراطية ولا سيما في مجلس الأمن. كما نرجو أن تقبل أعضاء جدداً بالمنظمة كجمهورية الصين في تايوان، التي استوفت الشروط المبينة في الميثاق لتصبح دولة عضواً، ولكنها لا تزال محرومة من هذا الحق. وبالمثل، فنحن ننتظر إسهاماً من الأمم المتحدة للبلدان النامية ولا سيما عن طريق برامج التعاون التقني والتعاون من أجل التنمية.

وخلال سنوات التحول القليلة الماضية التي أقمنا فيها السلام والديمقراطية في نيكاراغوا ورسخناهما، تسارعت عملية نزع السلاح العالمي. فخفضت ميزانيات التسليح في كثير من البلدان واعتمدنا، نحن حكومات أمريكا الوسطى، مبادرات كثيرة جادة شملت تقييد إنتاج واستخدام الألغام المضادة للأشخاص ونقلها؛ كما أعلننا أمريكا الوسطى منطقة خالية تماماً من تلك الأجهزة.

أما المناطق التي كانت يوماً ما مسرحاً للحروب، ومنها نيكاراغوا فهي تشهد الآن عمليات لإزالة الألغام بأفاق طيبة. وفي الوقت نفسه شرعت عدة دول حائزة للأسلحة النووية في تطبيق وقف اختياري لتجاربها ومن ثم قلصت كثيراً إمكانات نشوب حرب نووية كاسحة.

وشهدنا أيضاً زيادة في عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبموجب معاهدة بلنديا تنشأ الآن



الظروف الجديدة، وبهدف السير قُدماً نحو نظام دولي جديد يكون أكثر أمناً وهو النظام الذي نصبو إليه جميعاً.

ونحن إذ نقف على مسافة أشهر فقط من نهاية فترة رئاسة الرئيسة فيوليتا باريوس دي شامورو وعلى مسافة أقل من شهر واحد من الانتخابات التي سيتم بموجبها اختيار خليفتها، نشعر بارتياح عميق عن العمل الذي أنجز خلال هذه المدة. إن الأحداث العالمية والإقليمية كان لها، وسوف يظل لها، وقعها داخل البلدان. وفي حالة نيكاراغوا، كان هذا الوقع إيجابياً إلى حد بعيد. وحكومتنا، عند نهاية مدتها، ستكون قد تركت نيكاراغوا بلداً مختلفاً تماماً عن نيكاراغوا التي وجدناها في ١٩٩٠.

ونحن واثقون أنه أياً كان مَنْ سينتخب رئيساً في الانتخابات القادمة، فسوف تكون لديه الرؤية اللازمة ليشكل، كما جرى ذلك في الماضي، حكومة نافعة لجميع أهل نيكاراغوا. وعلى هذا نعتقد أن الجهود الواسعة النطاق لترسيخ الديمقراطية ينبغي أيضاً أن تستمر للمضي على طريق السلام والوثام والتقدم.

وبالنيابة عن الرئيسة فيوليتا باريوس دي شامورو، أود أن أطلب من الأسرة الدولية ومن الأمم المتحدة أن تستمر في مساندة نيكاراغوا، لخير الديمقراطية ولخير بلدنا، وقبل كل شيء لخير المجتمع الدولي.

وأنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن شعب وحكومة نيكاراغوا وبالأصالة عن نفسي، لأشكر الدول والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أسدت، بطريقة أو بأخرى، تعاونها وتضامنها إلى بلدنا. ولولا هذا التضامن لما استطعنا أبداً، نحن أهل نيكاراغوا، أن نحقق ما لدينا اليوم من ديمقراطية، ولما تمكنا من وضع أسس التنمية الاقتصادية. فإليهم جميعاً وإليكم جميعاً، يا أعضاء هذه الجمعية، أوجه جزيل الشكر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة خلال هذه الجلسة. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم لممارسة حق الرد.

وهل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤١/٣٤، تقتصر البيانات المدلى بها ممارسة لحق

والاتجار بالأسلحة التي تظل تشكل، شأنها شأن الاتجار بالمخدرات تهديداً خطيراً للأجيال القادمة.

ولهذه الأسباب أود أن أبين أن نيكاراغوا سرها اقتراح رئيس كولومبيا المتعلق بضرورة وضع جدول أعمال عالمي بشأن المخدرات. ونرى أن على الأمم المتحدة أن تدرس ملياً هذه المبادرة الهامة.

وينبغي للمجتمع الدولي برمته، عشية القرن الحادي والعشرين، أن يسعى إلى إيجاد طرائق ووسائل للتغلب على تلك الحالات جميعاً. وينبغي أن نبذل قصارنا في هذا السبيل. ونيكاراغوا مستعدة لمساندة المجتمع الدولي في تلك المبادرات.

وقد عُدّ في تموز/يوليه ١٩٩٤ في مناغوا، بنيكاراغوا، "المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة"، وكان هدفه الرئيسي أن يدرس بطريقة صريحة وموضوعية وجوه الضعف وآفاق المستقبل وتحديات الديمقراطيات الجديدة. وبهذه المناسبة وبالنيابة عن بلدي وبوصفنا متولين الأمانة المؤقتة لذلك المؤتمر، أود أن أحث على أن ينال المؤتمر الثالث للديمقراطيات الجديدة، الذي سيعقد في العام القادم في بوخارست، برومانيا، اهتماماً خاصاً من الجماعة الدولية.

وفي هذا السعي الجاري إلى السلم وإلى تعزيز الديمقراطية، نضع نحن، في أمريكا الوسطى، نموذجاً جديداً للسلم الإقليمي موضع التنفيذ. والملاحم البارزة لهذا النموذج الجديد وضعت في صلب "حلف التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى"، وهو استراتيجية وطنية وإقليمية لإحداث تغيير في المواقف الشخصية والاجتماعية، بما يكفل وضع نموذج للتنمية المستدامة في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

ونحن، أهل أمريكا الوسطى، صدقنا من قبل على معاهدة إطارية للأمن الديمقراطي تعالج احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. إن أحكام تلك المعاهدة تكفل أمن دول أمريكا الوسطى وسكانها من خلال إيجاد الظروف التي سوف تسمح لهم بأن يقوموا بتنميتهم الشخصية والعائلية والاجتماعية في سلام وحرية وديمقراطية. وهذه مبادرات يمكن أن تدرس في أقاليم أخرى، بقصد تعزيز العمليات الوطنية في إطار

الرد على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها؟

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن المملكة المتحدة أود أن أقول بضع كلمات اليوم ردا على الملاحظات التي أبدتها وزير خارجية الأرجنتين بشأن جزر فوكلاند. لقد سرنا أن وزير الخارجية أشار مرة أخرى إلى التعاون المتزايد بين المملكة المتحدة والأرجنتين، الذي يميّز علاقتنا الثنائية. ولدى حكومتي أمل صادق في أن ما أحرز من تقدم سوف يجري البناء عليه ويكون موضع مزيد من التطوير. غير أن حكومتي لا تقبل ملاحظات وزير الخارجية بشأن السيادة. فليس لدينا شك في سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وعلى الأراضي البريطانية الأخرى في المحيط الأطلسي الجنوبي.

السيد وستندورب (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يجب أن يتدخل الوفد الاسباني لممارسة حق الرد، ويود أن يومئ إلى الاشارات إلى المدينتين الاسبانيتين سبتة ومليلية، وإلى أجزاء أخرى من الأراضي الاسبانية، وهي الاشارات التي جاءت بعد ظهر اليوم على لسان الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.

وهذه البيانات لا تعبر عن الواقع، إذ أنها تشير إلى أقاليم اسبانية يتمتع مواطنوها بتمثيل في البرلمان

وفي جزر فوكلاند ينبغي أن نراعي رغبات الشعب. إن كثيرا من العائلات في جزر فوكلاند يعود أسلافها إلى خمسة أجيال أو ستة. والممثلون المنتخبون من أهالي الجزر، والذين زار بعضهم الأمم المتحدة للمناقشة في "الجنة الأربعة والعشرين" في تموز/يوليه الماضي، أعربوا عن آرائهم بوضوح وفي مناسبات عدة. وذكروا أنهم يؤمنون بأن لهم حق تقرير المصير كيما يعيشوا في ظل حكومة يختارونها، وكرروا، بوصفهم الصوت الديمقراطي لشعب جزر فوكلاند، إبداء رأيهم بأنهم لا يريدون أن يكونوا جزءا من الأرجنتين.

ونحن على الرغم من خلافاتنا مع الأرجنتين حول موضوع السيادة، نواصل حوارا بناء مع حكومة الأرجنتين حول عدة أمور، منها مثلا تنمية الموارد الهيدروكربونية ومصائد الأسماك في المحيط الأطلسي الجنوبي. وسوف تجري في نيويورك في هذا الأسبوع جولة أخرى من المحادثات على المستوى الرسمي الوزاري، بهدف إحراز مزيد من التقدم في هذه القضايا وغيرها. ونحن نقدر أهمية هذه الخطوات العملية لتنمية التعاون بين المملكة المتحدة والأرجنتين بما ينفع الجزر. ونحن نقوم بتلك المناقشات بينما نتمسك بموقفنا بشأن موضوع السيادة على جزر فوكلاند.

السيدة غازو - سكريه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجب على الوفد الفرنسي أن يعترض على البيانات التي أدلى بها رئيس وزراء بابوا غينيا

الاسباني ولهم نفس الحقوق ويعيشون نفس الظروف التي يعيشها سائر مواطنيهم.

ولا يمكن عقد مقارنة مع حالات أخرى تختلف أساسا في طبيعتها. وهذه الإشارات لا تتماشى ومجمل العلاقة الوثيقة القائمة اليوم بين مملكتي اسبانيا والمغرب، سواء على الصعيد الثنائي أو كجيران في المنطقة التي ننتمي إليها.

السيدة راميرز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد الاستماع إلى البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة، تود الأرجنتين أن تؤكد مجددا البيان الذي أدلى به هذا الصباح وزير الخارجية، السيد غيدودي تيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠